مجلة الآداب، م٢٧، ع٣، ص ص٣-٤٥ جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠١٥م/ ١٤٣٦هـ)

# اتجاهات المرأة السعودية نحو قضاياها: دراسة ميدانية على عينة[1] من النساء في مدينة الرياض

**نوف بنت إبراهيم آل الشيخ**

*أستاذ مساعد علم الاجتماع الأسري، قسم الدراسات الاجتماعية،*

*كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض*

(قدم للنشر في ٣٠/ ١/ ١٤٣٦هـ، وقبل في ٤/ ٧/ ١٤٣٦هـ)

**الكلمات المفتاحية:** اتجاهات، المرأة، القضايا الاجتماعية ـ المشكلات الاجتماعية.

**ملخص البحث:** انطلاقاً من الدور الحيوي الذي تقوم به المرأة تجاه مجتمعها وإسهامها في بنائه وتنميته، فقد اهتمت العلوم الاجتماعية بدراسة قضايا المرأة واحتياجاتها في المجتمع، بهدف فتح آفاق جديدة لعمل، وإيجاد حلول للمعوقات التي تقف في طريقها وفق الضوابط الشرعية. وقد أولى العالم كله بمنظماته ومؤسساته المرأة أهمية خاصة؛ لأنها تشكل مورداً بشرياً يجب استثماره ودمجه في عمليات التنمية. وقد هدفت هذه الدراسة الوصفية الميدانية إلى معرفة اتجاه المرأة السعودية نحو بعض قضاياها وأبرز المشكلات التي تعاني منها، وقد طبقت على عينة مكونة من (٤٤٨) امرأة سعودية. وتوصلت إلى أن المرأة ما زالت ترى أن المجتمع غير متهيّء للسماح لها بقيادة السيارة، وأن المرأة أثبت تفوقها عالمياً في مجالات متعددة، وأشارت النتائج إلى أن السعوديات يطالبن بتطبيق عقوبات صارمة على المتحرشين بالنساء، بالإضافة إلى مطالبتهن بضرورة تشريع قوانين تُجرِّم العنف ضد المرأة بكافة صورة، وأن نسبة كبيرة منهن ترفض تطبيق مفهوم ولاية المرأة لنفسها، وبينت أيضاً أن من أهم المشاكل التي تواجهها المرأة السعودية مشكلة المرأة المعلقة، وضعف وعي المرأة بحقوقها، وعدم حصولها على حقوقها بعد الطلاق، بينما جاء في الترتيب الأخير عدم السماح للمرأة بقيادة السيارة.

---

(١) دُعِم هذا البحث من قبل مركز بحوث الدراسات الإنسانية – عمادة البحث العلمي – جامعة الملك سعود.

**مشكلة الدراسة**

تشهد الساحة العالمية بشكل عام، والعربية على وجه الخصوص، والمملكة العربية السعودية بصورة خاصة، اهتماماً متنامياً بالمرأة واحتياجاتها وقضاياها؛ لأنَّها تمثِّل نصف المجتمع، وتهتم بتنشئة النصف الآخر؛ ولذا عُدَّ الاهتمام بقضاياها ودراستها جزءاً من إعطائها حقوقها المشروعة، باعتبارها إنساناً كرمه الله، وحفظ له حقوقه، ومن حقه أن يعيش حياة كريمة بعيدة عن الإجحاف والتهميش. وقد أسهم التطور السريع والتغيرات التي يعيشها العالم اليوم في جعل قضايا المرأة موضوعاً بالغ الأهمية؛ لأن المرأة مورداً بشرياً يجب استثماره ودمجه في عمليات التنمية. ومن يتتبع تاريخ المرأة في كل المجالات يجد لها حضورًا في الطب والتعليم والاقتصاد والتربية، وغير ذلك من القضايا المتعلقة بها، وقد أشارت إلى ذلك كتب السير وغيرها، وألمحت إلى أنها شاركت في الحياة العامة مع الرجل سواء في دور العلم أو في مجال العمل، وبهذا يتضح أنها كانت تؤدي –وما زالت–دوراً حيوياً في المجتمع إلى جانب دورها الأساسي في أن تكون زوجة وأُم، ويسند إلى بناء الجيل وتنشئته. (عبد الفتاح، ١٩٧٢: ٥٠).

لقد حرصت حكومة المملكة العربية السعودية منذ بداية نهضتها الحديثة على أن يعمَّ الخير جميع أفراد المجتمع، وقد رافق ذلك زيادة في الاهتمام بتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية، وتساوت الفرص أمام الرجل والمرأة للاستفادة من تلك الخدمات، وبدأت المرأة تطرق بعض مجالات العمل، واحتلت مكانة مميزة وأهمية بالغة في سوق العمل السعودي، ولقد اهتمت خطط التنمية في المملكة بإبراز دور المرأة السعودية في سوق العمل المحلي. (بخش، ١٩٩٥: ٤٣)، وأكدت تلك الخطط على ضرورة إيجاد مجالات أوسع لعمل المرأة، والبحث عن بدائل عديدة يمكن استثمارها لتوجه الطاقات النسائية إليها، كما طالب مجلس الوزراء بزيادة مجالات عمل المرأة ومنحها تراخيص لمزاولة الأنشطة الاقتصادية، وإنشاء وحدات أقسام نسائية في بعض الدوائر الحكومية، فضلًا عن مطالبته –في ظل استراتيجية وطنية شاملة للتعليم– بالتوسع في مجالات التعليم والتدريب والعمل للمرأة السعودية بما يتناس مع طبيعتها، ولا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، عن طريق إعادة هيكلة التعليم العالي وصياغة الخطط الدراسية لتتجه إلى التخصصات المطلوبة في سوق العمل، والتوسع في برنامج صندوق تنمية الموارد البشرية.(الحامد وجمجوم،٢٠٠٩ :٨٦٠).

ومع وجود هذه التوجه الوطني على مستوى القيادة العليا للدولة للاستفادة من كفاءات الكادر النسائي في المملكة واستيعابها ضمن خطط التنمية والاستراتيجيات الوطنية، وفتح آفاق جديدة تستوعب تلك الطاقات إلا أن هناك بعض القضايا والمشكلات التي تعاني منها المرأة، وهي بحاجة إلى إجراء دراسات لتحديدها وتسليط الضوء عليها؛ ولهذا جاءت هذه الدراسة للتعرف عليها من وجهة نظر المرأة السعودية.

**أهمية الدراسة**

قضايا المرأة والموقف منها متجذرة مجتمعياً، وموقف المجتمع منها متباين، ووجهات النظر متعددة على مستوى المجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع السعودي بصفة خاصة، وقد أجريت العديد من الدراسات التي حاولت تسليط الضوء على تلك قضايا المرأة، لكنها عالجت بعض القضايا، ولم يُعنَ بإبراز تلك القضايا وتحديد موقف المرأة في المجتمع السعودي.

وما يكسب هذه الدراسة أهمية هو قضايا المرأة التي تحظى باهتمام عالمي ومحلي، ووجدت المنظمات التي تعنى بتلك القضايا، وشُرِّعت التشريعات التي تحميها وتضمن لها حياة كريمة لا تقلُّ عن أيِّ فرد في المجتمع. والدراسة الحالية تلقي الضوء على هذه الفئة المهمة في المجتمع والاهتمام بشؤونها وتنميتها، فنتائج الدراسة سوف تعطي صناع القرار تصور عن وجهه نظر المرأة حول أهم القضايا التي تواجهها والمشكلات التي تعاني منها من أجل التركيز عليها للمساهمة في التنمية والتغير الاجتماعي والاقتصادي.

يضاف إلى ذلك أنَّ هذه الدراسة ستسهم في إثراء الإطار النظري في علم الاجتماع ورفد المكتبة السعودية بدراسة عن قضايا المرأة السعودية وأهم المشكلات المعاصرة من وجهة نظرها. كما أنَّ هذه الدراسة تُعنى بقضايا المرأة (محل الدراسة) من وجهة نظر المرأة نفسها، حتى تتكامل هذه الدراسة مع الدراسات التي تناولت تلك القضايا من زوايا مختلفة.

**أهداف الدراسة**

١- التعرف على اتجاه المرأة السعودية نحو قضاياها.

٢- التعرف على الفروق في اتجاهات المرأة السعودية نحو قضاياها بحسب خصائصها الاجتماعية والاقتصادية.

٣- التعرف على وجهه نظر المرأة السعودية حول أبرز المشكلات التي تعاني منها.

**تساؤلات الدراسة**

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما هو اتجاه المرأة نحو قضايا المرأة السعودية؟
- هل توجد فروق في اتجاهات المرأة السعودية نحو قضاياها بحسب الخصائص الاجتماعية؟
- ما وجهة نظر المرأة السعودية نحو أبرز المشكلات التي تعاني منها؟

**مجالات الدراسة**

- **المجال الموضوعي**: يتحدد موضوع الدراسة في اتجاهات المرأة السعودية نحو قضاياها ومشكلاتها المعاصرة.
- **المجال المكاني**: يتحدد المجال المكاني للدراسة الحالية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.
- **المجال البشري**: تتحدد عينة الدراسة في المرأة السعودية بمدينة الرياض.
- **المجال الزمني**: استغرقت فترة جمع البيانات في الميدان من ١/ ٤/ ١٤٣٥إلى ١/ ٦/ ١٤٣٥هـ.

**مفاهيم الدراسة**

تتناول هذه الدراسة عدداً من المفاهيم الأساسية، منها:

**مفهوم الاتجاه Attitude**

يُشير الاتجاه إلى "حالة من الاستعداد العصبي والنفسي تنتظم من خلاله خبرة الشخص، وتكون ذات أثر توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تثير هذه الاستجابة، والاتجاهات قد تكون إيجابية أو سلبية، كما قد تكون عامة أو نوعية " (بدوي، ١٩٩٣: ٣٠).

ويعرف الاتجاه على أنَّه " شعور إيجابي أو سلبي أو حالة نفسية يتم تكوينها وتنظيمها من خلال الخبرة التي تؤثر بشكل خاص على استجابة الأشخاص للناس، والموضوعات والمواقف ( Almuqayteeb,2009 :10)

ويُعرَّف الاتجاه أيضاً على أنه "الميل إلى الفعل بأسلوب يتسق مع مجموعات بعينها ومواقف مترابطة محددة"(غيث، ١٩٩٥: ٣٠).

ويرتبط الاتجاه دائماً بحضور موضوع ما، فليس هناك اتجاه دون موضوع، فالاتجاه يتكوَّن من خلال الخبرات، وأنَّ تقييم الاتجاه سواء كان سلبياً أو إيجابياً يتكوَّن من خلال المواقف التي يتعرَّض لها الفرد، وكلَّما تكررت المعلومات التي يتلقاها الشخص بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، صريحة أو ضمنية، ثبتت الاتجاه لديه(العنزي، ٢٠٠٠: ٢٣٤).

ويتضمن الاتجاه ثلاثة مكونات أساسية: (السيد ، ١٤١٧: ١٩-٢٠)

**١- مكون معرفي أو فكري:**

ويشير إلى مفاهيم ومعارف وخبرات الفرد عن شيء محدد، أو موقف محدد، مثل: مشكلات البيئة.

**٢- مكون وجداني:**

وهو عبارة عن مشاعر الفرد نحو شيء ما، أو موقف اجتماعي، وقد تكون هذه المشاعر سارة أو غير سارة.

**٣- مكون سلوكي:**

يشير هذا المكوِّن إلى درجة استعداد الفرد للاستجابة سلوكياً نحو شيء أو شخص أو موقف معين.

ويُستدل على الاتجاهات من السلوك الظاهر، بشرط أن يُنظر إليه بوصفها كامنة تحت السلوك وحاكمة عليه. (مان، ١٩٩٩: ٦٤)، وقد تكون تلك الاتجاهات إيجابية أو سلبية، فالإيجابية تتسم بالإقدام فتجعله يقترب من موضوعاتها، أما السلبية فتجعله يتجنبها، وقد يواجه الشخص بعض أنواع الصراع في اتجاهاته، ومن ذلك أن بعض الأشخاص يملك اتجاه نحو حقوق المرأة لكنه يمنع زوجته أو ابنته من العمل، فالتطابق بين السلوك والاتجاه هو الأصل في الاستدلال على الاتجاهات. (نشواني،١٩٩٦: ٣٧٤).

ويعرف الاتجاه أيضاً بأنه "شعور إيجابي أو سلبي أو حالة نفسية يتم تكوينها وتنظيمها من خلال الخبرة التي تؤثر بشكل خاص على استجابة الأشخاص للناس، والموضوعات والمواقف.(Almuqayteeb,2009 :10 ).

**وتقصد الباحثة بمفهوم الاتجاه إجرائياً** في الدراسة الحالية بأنه "الميل الإيجابي أو السلبي للمرأة السعودية نحو ما تعاني منه من مشكلات خاصة بها".

**مفهوم القضايا Social Issues**

هي مواقف اجتماعية تواجه المجتمع أو بعض أجهزته أو جماعاته، وتحتاج إلى مزيد من الدراسات لتحديدها، وتفسيرها، واقتراح الحلول العملية المناسبة التي تسهل الاتفاق عليها من المعنيين، وبذلك تتحوَّل المسائل أو القضايا الاجتماعية إلى حاجات اجتماعية لها أهميتها، وضرورة إيجاد حلول مناسبة لها لمنع تحوّلها إلى مشكلات اجتماعية. (بدوي، ١٩٩٣: ٣٨٩).

**وتقصد الباحثة بمفهوم قضايا المرأة** إجرائياً: "هي تلك المواقف التي تواجه المرأة وتفقدها القدرة على القيام بأدوارها، وتحتاج إلى المزيد من الدراسات لفهمها وإيجاد الاتفاق حولها، ومعرفة أسبابها، واقتراح بدائل مختلفة لمواجهتها " ومن القضايا التي ركزت عليها الدراسة الحالية ما يلي: قضية قيادة المرأة

للسيارة، قضية تولي المرأة للمناصب القيادية، قضية التحرش بالنساء، قضية العنف ضد المرأة، قضية الطلاق، قضية الوصاية على المرأة، قضية بطالة المرأة.

## الإطار النظري للدراسة

### قضايا المرأة السعودية بين الواقع وطموحات المستقبل

تواجه المرأة العربية بصفة عامة والمرأة السعودية بصفة خاصة مجموعة من التحديات التي تُضعف من وضعها ومكانتها ودورها في المجتمع وتصبح عائقاً أمامها، وتنشأ هذه التحديات من العادات والتقاليد والموروث الثقافي، ومن التهميش على المستوى السياسي والتشريعي.

ومن بين التحديات التي تواجهها المرأة السعودية (الصائغ،٢٠١٣: ٢٧– ٢٨) الاتجاه الاستبدادي من الرجل، حيث تمارس عليها السلطة بكل أشكالها، من الأسرة ثم من سلطة العرف والعادات والتقاليد التي لا تستطيع الخروج عنها، كذلك جهل المرأة بالدور الذي يجب أن تمارسه، فضلًا عن ما كتبه السلف عن المرأة والتمييز بين الذكر والأنثى، وسوء تفسير بعض النصوص، وسعي البعض إلى تقليد النموذج الغربي ومحاكاته له.

هناك كذلك مجموعة من الحواجز التي تحول دون تنمية النساء السعوديات ومن هذه العوائق: التراث الثقافي في المجتمع الخاص بالنساء من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، والصورة النمطية للمرأة التي يحتفظ بها المجتمع، بأنها عاطفية، سلبية، ضعيفة، اعتمادية، غير حازمة، غير كفء إلا في الأعمال المنزلية.

ومن العوائق الخارجية التي يمارسها أفراد المجتمع ككل، وتحول دون تطوير المرأة السعودية:

١- التقيد في كمية ونوعية التعليم بالنسبة للمرأة، والتي تكون بمثابة رادعٍ لمشاركتها في القوى العاملة.

٢- على الرغم من الحاجة الهائلة في المملكة العربية السعودية لعمل المرأة والمشاركة الكاملة في سوق العمل إلا أن توظيف النساء مازال مقيداً بالوظائف النسائية التقليدية، مثل: التعليم، والرعاية الاجتماعية، والخدمات الصحية.

٣- عدم وجود الحافز الاقتصادي الذي يدفع المرأة للعمل خارج المنزل. .(Pharaon, N. A. 2001 )

من المستحيل مناقشة قضايا المرأة في المملكة العربية السعودية دون إدخال القوى الاجتماعية والسياسية التي شكَّلت مكانة المرأة، والدولة تسعى لمعالجة المشاكل الاقتصادية، والاستجابة للمطالب، ووضع القيود على الوظائف النسائية من خلال زيادة الخطط

التنموية المستقبلية. ولكن نظراً للتباين الواضح بين وجهات ستظل قضايا المرأة في مركز الصراع بين الحداثة والتقاليد. (Hamdan,A.2005 ).

ومع إقرار الباحثة بحصول بعض التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي حدثت في المملكة والمتعلقة بالمرأة إلا أن المرأة لا تزال تخوض في أدوارها التقليدية، مع وجود ضعف في بقية الجوانب أو انعدام كلي.

**ومن القضايا التي تواجه المرأة السعودية**

**قضية قيادة المرأة للسيارة:** ومن مبررات تحريم قيادة المرأة السيارة: (الشبل، ٢٠١٣: ١٦-١٧)

- الأبعاد الأمنية المتعددة لقيادة النساء السيارات في حفظهن ومتابعتهن، وسجون توقيف المخالفات في القيادة.
- الأثر الاجتماعي، يلزم وجود كادر أمني ومروري من النساء ثم إسعافات نساء وغيرها من الخدمات.
- قيادة المرأة السيارة يسبب عبئاً اقتصادياً على الدولة وعلى ولي أمرها، بل وعليها نفسها.

**التحرش الجنسي: يعدُّ هذا السلوك** ظاهرة عنف ضد المرأة مهما تعددت أشكاله، سواء باللفظ، أو بالنظرة، أو بالحركة، أو الاعتداء المادي المباشر؛ وليس بالضرورة أن يكون التحرش بدافع الرغبة الجنسية؛ فأحياناً يكون بدافع علاقات التسلط، واستخدام السلطة، والرغبة في إذلال وإهانة الطرف الآخر. (عبد العزيز،٢٠٠٩ :٥٦).

**العنف ضد المرأة:** يقصد به السلوك أو الفعل الموجَّه إلى المرأة على وجه الخصوص، ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية، الناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على حدٍّ سواء. (ضيف الله،٢٠١٠ :٢١). وهو أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين الرجل والمرأة داخل الأسرة، وما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار كلِّ فرد من أفراد الأسرة ومكانته، وفقاً لما يمليه النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع. (اليوسف، ١٤٢٦: ١٥).

وقد أرجع (برنامج الأمان الأسري الوطني، د.ت: ١٨-١٩) في المملكة العربية السعودية أسباب العنف الأسري إلى:

- **عوامل فردية: يرتبط هذا النوع** بأحد الزوجين أو كليهما، ومن ذلك تعاطي الخمور

والمخدرات، والعدوانية أو وجود سجل إجرامي، والأمراض العقلية (مثل: الاكتئاب، واضطرابات الشخصية).

- **عوامل متعلقة بالعلاقة بين أفراد الأسرة:** منها عدم التوافق بين الزوجين فكرياً وعلمياً وعمرياً، واضطرابات وتفكك أسري، والمعاملة التمييزية بين الذكور والإناث في الأسرة الواحدة، والنظرة الدونية للمرأة.

- **عوامل مجتمعية (المجتمع الصغير): ويندرج فيها** المفاهيم المجتمعية المغلوطة حول المرأة، ودعم الأدوار الاجتماعية المتسلطة، والأعراف الاجتماعية الداعمة لاستخدام العنف كوسيلة للتعامل والتربية، والفقر والبطالة.

- **عوامل اجتماعية (المجتمع الأكبر الذي يعيش فيه الفرد والثقافة المجتمعية):** المعايير الاجتماعية التي تدعم سيادة الرجل على المرأة، وعدم سن قوانين وتشريعات تُجرِّم العنف الأسري، وعدم وجود محاكم أسرية للتعامل مع قضايا العنف الأسري، والارتباك في القيم بسبب كثرة التغيرات الاجتماعية السريعة.

وهذا التعدد يوضح تتعدد أشكال العنف ضد المرأة بحسب طبيعة تلك العوامل المرتبطة بها والتي تتمثل في الإيذاء الجسدي، والإيذاء النفسي، والإيذاء اللفظي، والعنف الاجتماعي، والعنف الجنسي.

**الوصاية على المرأة:** يقرر الإسلام التساوي بين الرجل والمرأة فيما يتصل بحرية التعاقد والتصرف المالي فيما يملكه كل منهما، فالرجل البالغ العاقل الرشيد له الشخصية القانونية الكاملة في أن يتصرف فيما يملكه حراً بالبيع والهبة والوصية والإيجار والتوكيل والرهن والشراء وغيرها من مختلف التصرفات المالية، ومثله في هذا تماماً المرأة العاقلة فليس لأبيها أو زوجها أو ابنها أو أخيها أن يمنعها شيئاً من ذلك. (منصور، ٢٠١٣: ٦٢).

هذا وقد تضافرت الأدلة على أنَّ للمرأة ذمة مستقلة صالحة لاحتواء الحقوق والواجبات المالية وغير المالية، وعليه فإنه يجوز لها أن تتصرف في مالها إنفاقاً، أو منعاً، أو استثماراً، وفق الضوابط الشرعية العامة دون الحاجة إلى إذن، فللمرأة أن تنفق على نفسها حتى وإن وجبت نفقتها على غيرها. (الحسن، ٢٠١٤: ٢٠٢).

**عمل المرأة:** على الرغم من اهتمام خطط التنمية بالمرأة السعودية وحرصها على استيعابها في الوظائف العامة، وتمكينها من دخول سوق العمل إلا أنَّ هناك بعض المعوقات التي تعوق ذلك، وظهور البطالة في

صفوف النساء. ومن تلك المعوقات: عدم توافر التعليم والتدريب اللازمين لالتحاق المرأة ببعض المهن، الحداثة النسبية لتعليم الفتاة في المملكة العربية السعودية خصوصاً في مجال فتح التخصصات المناسبة أو في مجال الخبرة والتدريب العالي المتخصص، سياسة التدريب لم تأخذ بعين الاعتبار حجم الإناث لقصور هذه السياسة عن إدراك أهمية دور المرأة الفعَّال في عملية التنمية، قلة الكوادر النسائية المؤهلة المطلوبة للمساهمة في الأنشطة الاقتصادية، وذلك بتأثير العوامل الاجتماعية وبسبب السلبية الواضحة تجاه أهمية دور المرأة. (الشدي، ٢٠٠١: ٤٤).

وعلى الرغم من وجود بعض القضايا التي مازالت تؤثر على وضع المرأة السعودية إلا أنَّ هناك طموحات مستقبلية تستهدف حسم هذه القضايا لصالح المرأة، بما يمكنها من مواجهة مشكلاتها ومشاركتها بشكل أفضل في التنمية الشاملة بالمملكة.

**المنطلقات النظرية للدراسة**

تعدُّ نظرية الأنساق من النظريات التي تتناسب مع موضوع الدراسة الحالية، ويُعرَّف مفهوم النسق بأنَّه عبارة عن كُلٍّ ما له سمات وخصائص متمايزة، ويعدُّ في الوقت ذاته جزءاً من أنساق أكبر، في نفس الوقت الذي يكون فيه حاوياً لأنساق أصغر. (رجب،٢٠٠٠: ٧٨). وكل نسق من تلك الأنساق له وظيفة ليست مستقلة عن الوظائف الأساسية للنسق الاجتماعي، وهذا ما يعرف بالتساند الوظيفي. (الجوهري وآخرون، ١٩٧٨: ٢٩)، ويُعدُّ النسق الاجتماعي -أولاً وقبل كلِّ شيء-شبكة من العلاقات بين الناس وبين الجماعات، وأنه يجمع مجموعة من الفاعلين داخل النسق في رابطة واحدة، وبعبارة أخرى فإنَّ أفعال الفاعلين داخل النسق الاجتماعي ينظر إليها بالتحديد من خلال تفاعلها مع أفعال الآخرين (الجوهري وزايد، ١٩٨٩: ١٠٢).

ويتوافر للنسق ثلاثة شروط هي: (الجوهري وزايد، ١٩٨٩: ٦٩)

١- شرط بنائي: وحدات النسق والنسق نفسه يجب أن يشبع بعض المتطلبات التنظيمية، وأن تكوِّن في النهاية مجموعة من الأجزاء أو العناصر الثابتة نسبياً، والتي يمكن أن تؤخذ كنقطة انطلاق في التحليل النسقي.

٢- شرط الوظيفة: لكي يوجد نسق الفعل ويحافظ على هذا الوجود يجب أن تُشبع بعض حاجات النسق الأساسية.

٣- شرط الديناميات الداخلية للنسق: النسق بطبيعته يتضمن تنويعات وتغيرات لا تظهر من خلال الصدفة ولكنها تظهر من خلال بعض المبادئ والقواعد.

وتمَّ توظيف نظرية النسق في الدراسة الحالية باعتبار أنَّ المرأة نسق أصغر في أنساق كبرى، مثل: الأسرة، والمؤسسات، ومن ثم المجتمع الأكبر؛ ولذلك فإنَّ المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية التي تتعرض لها المرأة تسهم بشكل مباشر في قدرة المرأة على أداء دورها والقيام بوظيفتها مع الأنساق الكبرى، وهذا بدوره يحدُّ من تلك القضايا والمشكلات المعاصرة التي تعاني منها المرأة السعودية من فاعليتها في الأسرة، وعلى الجانب الآخر تتأثر أدوارها داخل مؤسسات المجتمع، ومن ثم المجتمع ككل باعتباره نسقاً كلياً أكبر؛ ولذلك تسهم النظرية في العمل على تمكين المرأة من استعادة التوازن والتكامل والاستقرار بما يمكنها من المساهمة في الحافظ على توازن وأداء الأنساق الأخرى التي تتكامل معها.

**الدراسات السابقة**

باستقراء الدراسات السابقة لم تجد الباحثة دراسات استوعبت كلَّ قضايا المرأة السعودية بشكل مفصَّل في إطار واحد؛ ووقفت على بعض الدراسات السابقة التي تناولت كل قضية من قضايا المرأة على حدة، وقد حاولت توزيع تلك بحسب القضايا التي عرضت لها، وجاءت على النحو الآتي:

**أ) قيادة المرأة للسيارة:**

**أوضحت دراسة (باحارث،٢٠٠٦)** التي هدفت إلى معرفة أسباب منع المرأة السعودية من قيادة السيارة، أنَّ من أبرز مبررات المنع من المنظور التربوي الإسلامي هو أنَّ السيارة الخاصة مهما كانت صالحة لا تعدُّ حصناً للمرأة من أن تنال بسوء، فالسيارة آلة عنيفة في طبيعتها، وبنائها لا تناسب الطبيعة الأنثوية، إلى جانب مخاطرها وقسوة حوادثها، وجود بدائل عصرية يمكن من خلالها إغناء النساء عن قيادة السيارة من خلال وسائل النقل المختلفة.

**ب) تولي المرأة المناصب القيادية:**

**أشارت دراسة (Eagly and Carli,2003)** التي أقيمت في الولايات المتحدة، إلى أنَّ الدور القيادي للمرأة له عيوب ومميزات، فمن تلك العيوب: أنَّ الأدوار القيادية يهيمن عليها الذكور، والنظرة الدونية لقدرة المرأة أن تكون قيادية خاصة في الأماكن التي يغلب فيها الذكور. والصعوبات والتحديات التي تنشأ من التناقض بين الدور التقليدي للمرأة وأدوار القائد المتعددة، ورغم ذلك تتزايد النساء في أغلب المراكز القيادية على كافة المستويات.

**وأشارت دراسة (Hassan and Silong ,2008)** إلى ضعف مشاركة المرأة الماليزية في المناصب القيادية؛ وقد

عزي ذلك إلى وجود القيود المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ ولتطوير مساهمة القيادات النسائية في تنمية المجتمع أوصت الدراسة بضرورة إتاحة الفرص للقيادات النسائية لتنمية ونشر خبراتهن، وتنمية وعي النساء بهذه الإنجازات، ومن خلال توثيق ونشر هذه المعلومات يمكن للنساء تبادل الخبرات والتعلم مع بعضهن البعض، وإعداد قادة جدد من خلال التدريب والتوجيه على القيادة، وتنظيم جلسات حوار بين المنظمات التي تقودها النساء لتبادل المعرفة والموارد.

**أشارت نتائج دراسة (Taleb.2010)** الدور القيادي للمرأة السعودية، إلى وجود عدد من القيادات النسائية التي حققت نجاحاً، وأثبتت وجودها، كما أوضحت الدراسة أنَّ أساليب القيادة لدى المرأة تختلف عن القيادة لدى الذكور، حيث تميل القيادات النسائية إلى تبني الأساليب الديمقراطية في القيادة والقيادة التحويلية بدلاً من الأساليب الاستبدادية التي عادة ما يعتمدها القادة الذكور مما يؤكد على تأثير الجنس على السلوك القيادي.

**أكدت دراسة (إبراهيم،٢٠١١)** عن حقِّ المرأة في تولي الوظائف القيادية، وأثر مشاركة المرأة في الوظائف القيادية على التنمية الإدارية. إلى أنصاف الشريعة الإسلامية للمرأة واهتمامه بها ودورها في الارتقاء والنهوض بالحياة. وعدم وجود دليل قوي يمنع تولي المرأة للوظائف القيادية مع مراعاة الضوابط الشرعية، وأنَّ مشاركة المرأة السعودية في الوظائف القيادية لها دور في التنمية الإدارية وأثر عظيم للنهوض والتفوق الإداري.

**وفي دراسة (عزاز،٢٠١١)** أشارت النتائج إلى المعوقات التي تواجه تولي المرأة في المواقع القيادية على المستوى العالمي، فبعضها يرجع إلى المجتمع، وهذه تشمل: الصور النمطية عن الجنسين الناتجة عن التقاليد والثقافات المحلية، وبعضها يرجع إلى المستوى المؤسسي، ويشمل: العوائق الثقافات التنظيمية التي لا تدعم المرأة في تولي المواقع القيادية، مثل: عدم وجود إجراءات فعالة، والافتقار إلى التدريب على القيادة والتوجيه، أما على المستوى الفردي فنجد نقص الثقة بالنفس لدى النساء كنتيجة للصور النمطية السائدة في المجتمع، فضلًا عن نقص الخبرة والتدريب، كما أوضحت الدراسة أنَّ النساء اللاتي يمكن أن يتميزن في المواقع القيادية لا يرين أنفسهن قادرات على تولي المسؤولية.

**وأشارت نتائج دراسة (أبو خضير،٢٠١٢)** -التي حاولت التعرف على أهم التحديات التي تواجه

القيادات الأكاديمية النسائية في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من خلال عينة بلغت ٢١٣ للمشاركات في الحلقات التطبيقية المقدمة من الفرع النسائي لمعهد الإدارة العامة للسنوات الخمس (١٤٢٦-١٤٣١هـ) -إلى أنَّ أبرز تلك التحديات تمثلت في هي: التحديات التنظيمية، والتحديات المادية، والتحديات التقنية، فضلًا عن تحديات نقص التمكين، والتحديات الثقافية، وأخيراً التحديات الذاتية.

**وهدفت دراسة (الصائغ،٢٠١٣)** إلى وضع استراتيجية مقترحة تمكن المرأة أن تشارك في صناعة القرار تكونت عينة الدراسة من شرائح متنوعة شملت: (أعضاء مجلس الشورى، قيادات نسائية في التعليم العالي، كتاب وكاتبات) بلغ عددهم (٣٨٦) أوضحت النتائج: أنَّ الرجال يرون أنَّ المرأة تتواجد في مواقع مهمة وفاعلة، بينما تجد المرأة نفسها لازالت بعيدة عن المواقع الصانعة للقرارات والمتخذة لها، كما أوضحت أنَّ المرأة تُواجه العديد من المعوقات، منها: القانونية، والاجتماعية، والسياسية، والذاتية، وأنَّ أهم أسباب عدم مشاركة المرأة في مواقع صناعة القرار واتخاذه يرجع إلى التقاليد، وثقافة المجتمع، وعدم إدراك المرأة لذاتها وقدراتها، وإقصائها من جميع اللجان ومراكز صناعة القرار واتخاذه، وعدم إلمامها بحقوقها، وفقدان ثقة المجتمع فيها، ومن المعوقات الذاتية: عدم وعي المرأة بدورها الثقافي والاقتصادي والسياسي، ولاتزال فئة من الرجال على مختلف مستوياتهم العلمية والوظيفية والثقافية غير مقتنعين بمشاركة المرأة في مواقع صناعة القرار واتخاذه؛ لأنهم يعدون عمل المرأة لا قيمة له؛ فربما كان هذا عائقاً في تحقيق متطلبات العمل.

**وفي دراسة (آل الشيخ،٢٠١٣)** توصلت النتائج إلى وجود عدد من التحديات تواجه المرأة السعودية التي تتولى مناصب قيادية في مؤسسات التعليم العالي، حيث جاءت هذه التحديات مرتبة كما يلي: التحديات المرتبطة بطبيعة الدور القيادي، التحديات الاقتصادية، التحديات المؤسسية والتنظيمية، والتحديات الأسرية، والتحديات المجتمعية، والتحديات الشخصية والذاتية الخاصة بالمرأة.

**وتوصلت دراسة (الحربي وآخرون،٢٠١٣)** للتجارب الدولية في أنماط التعليم العالي للفتاة إلى عدد من النتائج، أبرزها: ضرورة استحداث برامج لإعداد القيادات النسائية في جميع مؤسسات التعليم العالي، وتنمية مهاراتهن القيادية والإدارية عن طريق التدريب المستمر.

**ج) العنف ضد المرأة:**

**أوضحت دراسة (الرديعان، ٢٠٠٨)** أنَّ المرأة السعودية تتعرض للعنف الأسري، وأنَّ أنماط العنف الشديدة كالعنف البدني والجسمي قليلة الانتشار، وأنَّ العنف الاجتماعي والاقتصادي واللفظي ينتشر بصورة أوسع، كما أوضحت الدراسة أنَّ العنف ضد المرأة يرجع إلى: المستوى الرسمي المتمثل في ضعف أنظمة الحماية، وصعوبة وصول الضحايا إلى الأجهزة، وبيروقراطيتها في التعامل مع الضحايا، وعدم توافر مراكز إرشاد أسري. أما على المستوى الاجتماعي فيتمثل في انتشار عبارات تجعل المرأة تُحجب عن طلب العون خارج نطاق الأسرة.

**وأكدت دراسة (المحيميد، ٢٠٠٨)** أنَّ (٥١.٤٪) من النساء في المجتمع السعودي (عينة الدراسة) يتعرضن للعنف الأسري، ويندرج فيه العنف النفسي، والاعتداء اللفظي، والعنف الجسدي، وفي مقدمتها العنف الجسدي بدون إصابات، يليها اعتداء جسدي بإصابات بسيطة، وأخيراً الاعتداء الجسدي بإصابات جسيمة. كما أوضحت الدراسة أنَّ العنف الاقتصادي يتمثل في عدم تأدية النفقة، ثم منع المرأة من التصرف في مالها. وأشارت النتائج أيضاً إلى وجود عوامل أسرية تساعد على العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع السعودي، ومنها تفضيل الأسرة للذكور على الإناث، وغياب الضبط الأسري، وتشجيع الأسرة أبناءها على ممارسة العدوان ضد الآخرين، واستخدام القسوة الشديد في تربية الأبناء.

**أكدت دراسة (حجازي،٢٠١٠)** أنَّ المرأة السعودية تتعرض لأنواع من العنف الأسري، ومن ذلك: العنف الجسمي في الترتيب الأول، والعنف النفسي في الترتيب الثاني، والعنف الاقتصادي في الترتيب الثالث، وفي الترتيب الرابع العنف الاجتماعي، وأشارت النتائج أيضًا إلى أنَّ النساء المتعرضات للعنف يواجهن مشكلات، ترتيبها على النحو الآتي: مشكلات خاصة بالأبناء، مشكلات نفسية، مشكلات اقتصادية، مشكلات اجتماعية.

**أوضحت دراسة (محافظة والعواودة،٢٠١١)** للنساء الأردنيات العاملات في الوظائف الحكومية والخاصة والفردية أنَّ المرأة الموجه لها العنف من صاحب العمل أو من الأسرة والمجتمع تتأثر بهذا العنف الممارس ضدها، وأنَّ ذلك يؤدِّي إلى ضعف إنتاجها وكفاءتها وتركها للعمل، أما على الصعيد الشخصي فقد تؤدِّي ممارسة العنف إلى الأمراض النفسية والجسدية، فضلًا عن تأثير ذلك على النواحي الاجتماعية للمرأة.

**كما أكدت دراسة (Williams , 2012)** على الأسر المعنفة في الولايات المتحدة، أنَّ غالبية العنف الأسري يكون موجه من الذكور ضد أحد أفراد الأسرة وخاصة النساء، وأنَّ الانتهاكات تصل إلى ما يسمى بجرائم العنف الأسري التي تؤدِّي إلى السجن.

**كما أكدت دراسة (العنزي،٢٠١٣)** على أنَّ أكثر أشكال العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع السعودي يتمثَّل بالعنف الجسدي، وأنَّ الأداة المستخدمة في العنف هي الضرب باليد، ثم الضرب بأداة، والتهديد، والاعتداء، وأنَّ الأخ هو أكثر الأشخاص الممارسين للعنف ضد المرأة، وأوضحت الدراسة أنَّ أهم دوافع العنف تمثل في عدم الطاعة، ومشاكل الشرف، والمشاكل المادية، والتأديب.

**د ) الطلاق:**

**دراسة (دبابة،٢٠٠٥)** التي أوضحت الآثار المترتبة على الطلاق سواءً المتعلقة بالأبناء، وبالزوجة نفسها، وبالزوج في الإمارات، وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات من أجل التخفيف من حدة انتشار ظاهرة الطلاق، ومنها: إقامة دورات تأهيلية تربوية للزوجين قبل الدخول الفعلي في الحياة الزوجية، وضرورة قيام وسائل الإعلام بإعداد برامج هادفة إرشادية وتوعية حول مخاطر الطلاق على الأسرة والمجتمع، فضلًا عن فتح مكاتب خاصة بتقديم استشارات خاصة بالتوجيه والإرشاد الأسري.

وأشارت نتائج **دراسة (الخطيب، ٢٠٠٩)** إلى التغيرات المهمة التي أثرت على شكل الأسرة السعودية والعلاقة بين أفرادها، ومن أهم تلك التغيرات: اكتشاف البترول، وتغيير تركيبة البناء الاجتماعية، وطغيان السلوك الاستهلاكي على حياة الأفراد، وأشارت أيضاً إلى أنَّ أهم أسباب الطلاق من وجهة نظر المرأة السعودية، هي: عدم تحمل المسؤولية، والجفاف العاطفي، وسوء الطباع، والخيانة الزوجية، واختلاف طباع الزوجين، وتدخل الأهل، والإدمان، وعدم الإنجاب، وزواج المسيار.

**وأكدت نتائج دراسة (عبد المنعم، ٢٠٠٩)** التي هدفت الوقوف على الآثار النفسية والجسمية التي تعاني منها المرأة المطلقة في كل من مصر والكويت إلى وجود آثار سلبية للطلاق، والتي تعاني منها المطلقات ومنها: مشكلات التفاعل الاجتماعي، والاتجاه إلى العزلة الشديدة، كما أوضحت أنَّ الطلاق يزيد من مشاعر الاكتئاب والقلق والخوف لديهن وينسحب على أبنائهن.

**وأوضحت نتائج دراسة (الغامدي،٢٠٠٩)** أنَّ المرأة السعودية المطلقة تتلقى معاملة غير إيجابية سواءً

من أفراد أسرتها أو من المجتمع المحيط بها، كما أنَّ المطلقة توصم بما يُعرف بالوصمة الاجتماعية السلبية التي تعتبرها غير قادرة على تحمل مسؤولية تكوين أسرة، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أنَّ المشكلات المالية من أهم المشكلات التي تواجهها المطلقة بعد الطلاق، فضلًا عن الإحساس بالحزن؛ وهذا من أهم الآثار النفسية التي تجعل المطلقة غير قادرة على التكيف مع حياتها الجديدة.

**في حين أشارت دراسة (الشيخ وآخرون،٢٠١٣)** التي هدفت إلى التعرف على أسباب ظاهرة الطلاق، والحلول المقترحة لعلاج الظاهرة من وجهه نظر المطلقين والمطلقات في المدينة المنورة، إلى أنَّ أكثر أسباب الطلاق تمثل في عدم وجود الحوار داخل الأسرة، والزواج المفروض من الأسرة، أما أسباب الطلاق المتعلق بالجانب الاقتصادي فتمثلت بعدة عومل، أبرزها: بخل الزوج، وتفشي الغلاء. ومن أهم الأسباب الثقافية كانت تأثر الزوج بما يشاهده عبر وسائل الإعلام، ومن الأسباب الدينية عدم مراعاة حقوق الزوج، وأخيراً أشارت النتائج إلى أنَّ من أخطر الآثار المترتبة على الطلاق اجتماعيًا هي زيادة معدلات الجريمة، وإعراض أفراد المجتمع عن الزواج من المطلقات.

**هـ) الوصاية على المرأة**

أشارت نتائج **دراسة (نوري،٢٠٠٧)** للتعرف على تأثير التعليم على الاتجاهات التي يحملها الذكور عما ينبغي أن يكون وضع المرأة في المجتمع السعودي- فيما يتعلق بتأييد أحقية المرأة السعودية في اتخاذ القرارات في جميع ما يحدد مستقبلها-إلى أنَّ ذوي التعليم المرتفع (مرحلة ثانوية – مرحلة جامعية) يؤيدون ذلك، وأنَّ ذوي التعليم المنخفض يرفضون تماماً أن يكون للمرأة الحق في اتخاذ القرارات التي تحدد مستقبلها. كما أوضحت النتائج اعتراض الغالبية العظمي من عينة الدراسة على مسألة عمل المرأة في مواقع فيها اختلاط بالرجال، حيث بلغت نسبتهم ٨٢٪ من العينة.

**و) قضية عمل المرأة**

**أوضحت دراسة (Baki, 2004)** أنَّ مشاركة المرأة في سوق العمل لا تزال منخفضة جداً، على الرغم من أنَّ الحكومة السعودية توفر وظائف جديدة لنساء المجتمع السعودي الخريجات اللاتي يشكلن ٥٨ ٪ من جميع خريجي الجامعات في المملكة العربية السعودية، كما أوضحت أنَّ الخلفية التعليمية لا تضمن لهن وظيفة بعد التخرج، ولا تمكنهن من الوصول إلى سوق العمل والمشاركة في الاقتصاد العالمي، وهذا التحجيم لعمل

المرأة يحدث بطريقتين: الأولى عن طريق تقييد دخول المرأة إلى ميادين معينة من الدراسة واستثنائها من دراسة الهندسة والصيدلة والهندسة المعمارية. فهذه الميادين مقصورة فقط على الرجال، الثانية أنَّ عدد الإناث من خريجي الجامعات يفوق عدد الخرجين الذكور في العلوم الطبيعية والاجتماعية، وهذا الكم من الخريجات يحدّ من وصولهن لسوق العمل، كما أوضحت الدراسة أنَّ هناك تغييرات في حقوق المرأة تحدث ببطء شديد.

**أوضحت دراسة (اليوسف، ٢٠٠٥)** التي هدفت إلى الوقوف على مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل وتحديد المعوقات التي توجهها. أن خطط التنمية اهتمت بالمشاركة في تفعيل الموارد البشرية بصفة عامة، ولم يكن هناك توجه نحو اتساع مشاركة المرأة، وفتح مجالات أوسع، والبحث عن مناخ وفرص عمل للمرأة في مجالات تقابل التزايد في أعداد الخريجات والمقبلات على سوق العمل، كما أشارت إلى أنَّ تزايد إقبال المرأة على العمل مع ارتفاع مستويات تعليمها قد أدَّى إلى تشبع بعض المجالات المسموح لعمل المرأة بها.

**أشارت دراسة (رمضان،٢٠٠٦)** -عن الآثار التربوية والاجتماعية المترتبة على خروج المرأة السعودية للعمل-إلى أنَّ أبرز دوافع خروج المرأة للعمل هو من أجل العائد الاقتصادي، فهي تعمل من أجل مساعدة من يعولها، وقد تكون لا عائل لها فتعول نفسها، كما تعمل من أجل أن إبراز شخصيتها، وتحقيق ذاتها، ورفع مكانتها الاجتماعية، وأننا لا يمكن بعد أن حققت المرأة مكانة اجتماعية أن نلغي هذه المكانة، وإنما يجب وضع النظم التي تكفل لها المشاركة في بناء المجتمع وتنميته مع عدم تضييع حقوق المرأة.

**أشارت دراسة (البكر،٢٠٠٧)** إلى أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته المرأة السعودية -سواء في مجال التعليم أو الصحة-إلا أنَّ هناك مجموعة من الاختناقات المجتمعية التي تتطلب ضرورة مراجعة الأنظمة والسياسات الخاصة بطبيعة مشاركة المرأة في المجالين المذكورين، وأنَّ الخلل الهيكلي في مؤسسات التعليم التي تبدو كأحد المسببات الرئيسة للاختناقات في سوق العمل.

**أوضحت دراسة (الفيفي،٢٠١٠)** أنَّ هناك مشكلات تواجه سيدات الأعمال السعوديات، وأبرز تلك المشكلات التي توصلت إليها الدراسة، وترتيبها على النحو الآتي: المشكلات القانونية، والاجتماعية، والثقافية، ونقص البيانات والمعلومات، والإجرائية والتنظيمية، والمشكلات الفنية، وأخيراً المشكلات

التمويلية، ومن ثم جاءت بعض التوصيات لتدعيم المرأة العاملة في المشروعات الخاصة، ومنها: عمل ندوات تثقيفية للأسر لبيان أهمية الأسرة في دعم سيدة الأعمال، وتوسيع مجالات التخصص المتاحة للمرأة السعودية، والتعليم والتدريب، بحيث يتناسب مع سوق العمل وطبيعة تكوين المرأة، وتغيير النظرة العامة عن عمل المرأة، والتركيز على أهميته في التنمية الاقتصادية.

**وتوصلت دراسة (الرشيد، ٢٠١١)** إلى تفضيل المرأة السعودية (عينة الدراسة) للعمل عن بُعد (للالتزام بوجودها بالمنزل) إلا أنَّ هناك مجموعة من المشكلات تتوقع أن تواجهها المرأة عند عملها بهذا الأسلوب، وأوَّل هذه المشكلات هي: افتقاد التفاعل الاجتماعي مع زميلات العمل، يليها انخفاض القدرة على إنجاز العمل لعدم توافر الإشراف المباشر، وعدم توافر الإمكانيات اللازمة للعمل بهذا الأسلوب، وعدم الحصول على الحقوق.

**وأشارت دراسة (بو بكر، ٢٠١٢)** التي هدفت التعرف إلى العلاقة بين صراع الأدوار للمرأة الجزائرية العاملة والضغط النفسي. إلى أنَّ تواجد المرأة في مختلف قطاعات العمل له آثارٌ إيجابية، منها: مساهمتها في بناء المجتمع وتنميته، وإحساسها بقيمة إنجازاتها وعطائها، وكذلك دعمها المادي لأسرتها، وأوضحت الدراسة أيضا الآثار السلبية ومنها: تعدد أدوارها وتنوع مسؤوليتها وبالتالي صراع بين أدوارها، مما ينعكس على صحتها الجسدية والنفسية؛ مما يستوجب الاهتمام بشريحة النساء العاملات باعتبارهن عرضة لجملة من المشاكل والاضطرابات.

**وتوصلت دراسة (الطريف، ٢٠١٤)** -عن معوقات تمكين المرأة السعودية في سوق العمل- إلى أن أبرز المعوقات الذاتية المرتبطة بتمكين المرأة في سوق العمل، هي: الشعور بالخوف من عدم التوفيق بين العمل والأسرة، وكثرة الأعباء الاجتماعية، وتعدد الأدوار، وضعف الوعي الاجتماعي بأهمية دور المرأة في التنمية، فضلًا عن المعوقات الثقافية والاجتماعية، وأبرزها: عدم وجود دور حضانة لرعاية الأطفال، ووجود بعض العادات التي تحد من التحاق المرأة بالكثير من المهن، حيث لا يزال المجتمع غير مقتنع بانخراط المرأة في الأعمال التي يزاولها الرجال، بل وترفض بعض الأسر السماح بالعمل في الأعمال التي فيها اختلاط بين الجنسين، فضلًا عن أن طول ساعات العمل يحرم المرأة من الاهتمام بأسرتها، كما أنَّ هناك معوقات اقتصادية تمثلت في انخفاض مستوى الأجور المقدمة في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام،

ومنافسة العمالة الوافدة. أما المعوقات التنظيمية والإدارية فأبرزها: انخفاض أجور الوظائف المعروضة مقارنة بالجهد المبذول، والافتقار إلى الإرشاد المهني.

**وتوصلت نتائج دراسة (الفدعم، ٢٠١٤)** التي هدفت إلى التعرف على المورثات الثقافية المتمثلة في القيم والعادات الاجتماعية المسئولة عن تهميش المرأة العراقية. إلى أنَّ سعي المرأة للعمل يعود إلى الاحتياجات المالية ومشاركة المرأة في إعانة الأسرة وتوصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات منها: أنَّ المرأة تواجه في ظل سيطرة القيم الثقافية الموروثة العديد من المشكلات منها تدني وضعها الاجتماعي داخل الأسرة، وعليه، ينعكس على وضعها الاقتصادي أن تقبل المرأة لوضعها الاجتماعي، والذي يحدد دورها **استبعدت من سوق العمل** إلا في بعض الأعمال التي أصبحت ملازمة لها (التدريس أو بعض المهن القريبة إلى ذلك).

**ز) المشكلات المعاصرة**

**أشارت دراسة (Al-Khateeb, 2008)** إلى أنَّ المرأة السعودية رغم تعلمها وعملها إلا أنَّ هناك بعض الإستراتيجيات المختلفة التي تؤثر عليها وتجعلها تحت إشراف الرجال، ومنها:

- القيم الثقافية التي تتحكم بشكل غير مباشر في المرأة.
- عملية التنشئة الاجتماعية التي تحدد الدور الأول للمرأة في الحياة وهو كأم وربة منزل.
- سوء استخدام بعض الرجال للحقوق وتطبيقها في تهديد النساء.
- قواعد المجتمع المدني السعودي لا تعطي المرأة حقوقاً كافية لكي تكون مستقلة، مثل: عدم السماح لهنَّ بقيادة السيارة، والسفر دون أولياء أمورهن.

كما أوضحت الدراسة أنَّ أهم التغيرات في الأسرة السعودية حدثت بعد اكتشاف النفط، وكان لذلك مزاياه وعيوب، فمن المزايا: سلسلة خطط التنمية الخمسية التي تهدف إلى رفع مستوى معيشة السكان، وتعددت وسائل راحة المرأة، والتعليم، والتوظيف. ومن العيوب التي رافقت ذلك التغير: تحوُّل المجتمع السعودي إلى مجتمع مستهلك، وأصبحت مشاركة المرأة في الأماكن العامة أكثر تقييداً، وتم خفض المساهمات الاقتصادية للأسرة.

توصلت **دراسة (الغريب، ٢٠٠٨)** إلى أنَّ هناك مشكلات تعاني منها الأسرة السعودية في محافظة الخرج من وجهة نظر عينة الدراسة، وجاء ترتيبها كما يلي: تأثير استخدام التقنية على الأسرة (الانترنت، الجوال، الفضائيات)، سلبية العلاقات الاجتماعية، وانخفاض الدخل، وازدياد تكلفة المعيشة، والعنف،

ومشكلات أخلاقية، وتدني المستوى المعيشي، ومشكلة انتشار السلوك الاستهلاكي والتفاخري، ومشكلات توجيه وإرشاد الأبناء.

**التعقيب على الدراسات السابقة**

بعد عرض الدراسات السابقة اتضح ما يلي:

- هناك توجه لمنع المرأة السعودية من قيادة السيارات لما لذلك من آثار سلبية عليها وعلى الأسرة والمجتمع، وأشارت إلى ذلك دراسة (باحارث، ٢٠٠٦)، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها تناولت موضوع قيادة المرأة للسيارة، وتختلف عنها في أن الدراسة الحالية ستركز على اتجاه المرأة السعودية نحو قضية قيادتها للسيارة.

- أكدت العديد من الدراسات السابقة على ضعف مشاركة المرأة في تولي المناصب القيادية؛ بسبب ما يواجهها من معوقات مؤسسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، كما أوضحت دراسة (Hassan and Silong ,2008) ودراسة (Eagly and Carli , 2003) ودراسة (عزاز،٢٠١١) ودراسة (أبو خضير،٢٠١٢) ودراسة (آل الشيخ،٢٠١٣) في حين أكدت دراسة (إبراهيم،٢٠١١) على عدم وجود دليل يمنع من تولي المرأة للمناصب القيادية، وفي موضع آخر يرى الرجال أنَّ النساء يتواجدن في مواقع مهمة لاتخاذ القرار بينما النساء يرين عكس ذلك كما ورد في دراسة (الصائغ ، ٢٠١٣)، وجاءت دراسة أخرى لتبين ضرورة استحداث برامج لإعداد القيادات النسائية، وهذه الدراسات تتفق مع الدراسة الحالية في تناولها قضية تولي المرأة للمناصب القيادية.

- أشارت الدراسات السابقة المتعلقة بالعنف الأسري ضد المرأة إلى تعرض المرأة السعودية للعنف، كما أوضحت دراسات (الرديعان، ٢٠٠٨)، و(المحيميد، ٢٠٠٨)، و(حجازي، ٢٠١٠)، و(محافظة والعووادة، ٢٠١١)، و(Williams , 2012)، و(العنزي، ٢٠١٣) وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها ستتناول اتجاه المرأة السعودية نحو قضية العنف ضد المرأة كإحدى قضاياها.

- تناولت الدراسات السابقة الآثار المترتبة على الطلاق سواء المتعلقة بالأبناء أو الزوجة نفسها، ومنها دراسة (دبابة،٢٠٠٥)، ودراسة (عبد المنعم،٢٠٠٩)، و(الغامدي،٢٠٠٩) فضلًا عن أسباب الطلاق من وجهة نظر المرأة كما في دراسة (الخطيب،٢٠٠٩).

- تناولت الدراسات السابقة عمل المرأة والآثار السلبية المترتبة عليه، كما في دراسة (رمضان،٢٠٠٦)، والآثار الإيجابية لعملها، كما في دراسة (بوبكر،٢٠١٢)

وأوضحت دراسة (الفيفي، ٢٠١٠)، ودراسة (الرشيد، ٢٠١١)، ودراسة (الطريف، ٢٠١٤) وجود مشكلات تواجه المرأة العاملة.

- تناولت بعض الدراسات السابقة مشكلات الأسرة السعودية المستجدة أو المعاصرة، ومنها دراسة (Al-Khateeb, 2008) (الغريب، ٢٠٠٨) ودراسة (الفدعم، ٢٠١٤). ومن تلك المشكلات: تأثير استخدام التقنية على الأسرة (الإنترنت، الجوال، الفضائيات)، وانخفاض الدخل، وازدياد تكلفة المعيشة، والعنف، وتدني المستوى المعيشي، ومشكلة انتشار السلوك الاستهلاكي والتفاخري، ومشكلات توجيه وإرشاد الأبناء وتتفق هذه الدراسة مع تلك الدراسات في دراسة المشكلات الخاصة بالأسرة في وتختلف عنها في عدم تركيزها على الجوانب الاقتصادية.

- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنها تناولت موضوع الدراسات السابقة كأحد قضاياها، لكنها تختلف عنها في أنها تناولت اتجاهات المرأة نحو ثمان قضايا مجتمعة من قضايا المرأة السعودية، وهذا ما خلت منه الدراسات السابقة.

- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة، وتساؤلاتها، وفي طريقة تحليل ومناقشة وتفسير النتائج.

## الإجراءات المنهجية

### نوع الدراسة

تنتمي الدراسة الحالية إلى الدراسات الوصفية خاصة وأنها لا تقف عند مجرد جمع البيانات والحقائق، بل تتجه إلى تصنيفها وتفسيرها وتحليلها؛ لاستخلاص دلالاتها، وتحديدها بالصورة التي عليها كمياً وكيفياً، بهدف الوصول إلى نتائج نهائية يمكن تعميقها. ومن المبررات التي دعت لاستخدام الدراسة الوصفية هو اتفاقها مع أهداف الدراسة الحالية.

### منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة؛ لأن هذا المنهج يتناسب مع الدراسات الوصفية.

### مجتمع وعينة الدراسة

تم تحديد مجتمع الدراسة في المرأة السعودية بمدينة الرياض. ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة حيث بلغ (١٤٨٩٥٥٦) (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات)، ولصعوبة الوصول إلى مجتمع الدراسة. اختيرت العينة العمدية لتحقيق أهداف الدراسة، راعت الباحثة عند اختيار العينة تنوع المرحلة العمرية، والحالة الزواجية، والتعليمية والعملية، والحالة الاقتصادية. وقد كان حجم العينة المفترض حسب

موقع (sample size) (٦٦٥) مفردة بمستوى الدلالة ٠٥و٠ ونسبة ثقة ٩٩٪. بناء علية فقد تم توزيع ٧٠٠ استبيانه، كان المردود منها ٥٠٠ تم استبعاد ٥٢ استبانة لعدم اكتمالها وكان العدد النهائي التي تعاملت معه الدراسة(٤٤٨) استبانة.

**أداة الدراسة**

اعتمدت الدراسة على أداة(استبانة) من إعداد الباحثة، التزمت فيها باتباع خطوات إعداد الاستبانة، واشتمل على المحاور الآتية:

**المحور الأول: البيانات الأولية:** واشتملت على: العمر، مستوى التعليم، مكان النشأة، نوع السكن، نوع التملك، الدخل الشهري، الحالة العملية، الحالة الاجتماعية.

**المحور الثاني: واشتمل على عدة قضايا هي:** قيادة المرأة للسيارة، تولي المرأة المناصب القيادية، التحرش الجنسي، العنف ضد المرأة، قضية الطلاق، قضية الولاية، قضية عمل المرأة.

**المحور الثالث:** اشتمل على أهم المشكلات المعاصرة التي تواجهها المرأة السعودية من وجهة نظرها.

**صدق الأداة**

عرضت الباحثة هذه الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بقسم الدراسات الاجتماعية جامعة الملك سعود ملحق رقم (١) لإبداء المرئيات حول عبارات الاستبانة وصياغتها ومدى مناسبتها للبعد الذي تقيسه، وقد أفادت من ملاحظاتهم وتصويباتهم.

**ثبات الاستبانة**

أما عن ثبات الاستبانة فقد تم حسابه عن طريق معامل ألفاكرونباخ كما يتضح من الجدول الآتي:

**الجدول رقم (١). يبين ثبات محاور الاستبانة باستخدام معامل ألفاكرونباخ.**

| م | المحور(القضية) | معامل ألفاكرونباخ |
|---|---|---|
| ١ | قيادة المرأة للسيارة | ٠.٨٣٣ |
| ٢ | تولي المرأة للمناصب القيادية | ٠.٨٢٨ |
| ٣ | التحرش بالنساء | ٠.٨٦٢ |
| ٤ | العنف ضد المرأة | ٠.٨٤٩ |
| ٥ | الطلاق | ٠.٨٧٥ |
| ٦ | الولاية | ٠.٨٢٣ |
| ٧ | بطالة المرأة | ٠.٨٥٢ |
| | الثبات الكلي لمحور القضايا | ٠.٨٦٧ |
| ٨ | المشكلات المعاصرة التي تواجهها المرأة | ٠.٧٠٨ |
| | قيمة الثبات الكلي للاستبانة | ٠.٨٠٨ |

باستخدام معامل ألفا كرونباخ تم حساب ثبات الاستبانة بأبعادها، حيث تبين أنَّ عبارات قضية قيادة المرأة للسيارة وصلت درجة ثباتها إلى ٠.٨٣، وعبارات قضية قيادة المرأة للسيارة كانت درجة ثباتها ٠.٨٢٨، وعبارات قضية التحرش بالنساء كانت درجة ثباتها ٠.٨٦٢، وعبارات قضية العنف ضد المرأة وصلت درجة ثباتها إلى ٠٨٤٩، وبلغت درجة ثبات عبارات قضية الطلاق ٠.٨٧٥، ووصلت درجة ثبات عبارات قضية الولاية على المرأة إلى ٠.٨٥٢، أما عبارات قضية بطالة المرأة فقد وصلت درجة ثباتها إلى ٠.٨٥٢ وعليه وصلت درجة الثبات الكلية لبعد قضايا المرأة السعودية ٠.٨٦٧ وهي درجة ثبات عالية، في حين وصلت درجة ثبات المشكلات المعاصرة التي تواجهها المرأة السعودية إلى ٠.٧٠٨ وهي درجة ثبات مقبولة. وإجمالا وصلت درجة الثبات الكلية للاستبانة إلى ٠.٨٠٨ وهي درجة ثبات عالية.

**خصائص عينة الدراسة**

من خلال التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة تحددت خصائص العينة فيما يلي: أن متوسط عمر مفردات عينة الدراسة تحددت في ٣٠.٦٥ سنة، وكان متوسط عدد أفراد الأسرة هو ٦.٥٥ فرد، ومتوسط الدخل الشهري للأسرة هو ١٢٢٠٥.٤٣ ريال.

وفيما يلي جدول رقم (٢) يبين الخصائص الأخرى لعينة الدراسة.

أشارت نتائج الدراسة الخاصة بخصائص العينة فيما يتعلق بمستوى التعليم أن ٥٤٪ منها في مرحلة البكالوريوس، يليها٢٤.١ ٪ حاصلة على الثانوية، يليها ٨.٣ ٪ من العينة حاصلة على الماجستير، يليها ٤.٥ ٪ من الحاصلات على درجة الدكتوراه، وأخيراً وبنسب صغيرة من تستطيع القراءة والكتابة والأمية.

وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية أظهرت النتائج أن ٤٩.٣ ٪ من المتزوجات، وأن ٤١.٣٪ ممن لم يسبق لهن الزواج، بينما ٥.٨٪ من العينة من المطلقات، وأن ١.٨٪ من الأرامل، و٠.٢٪ منفصلة.

وفيما يتعلق بالحالة العملية، أوضحت النتائج أن ٤٤.٢٪ تعمل حالياً وأن ٣٢.٨٪ طالبة، وأن ١٠.٣٪ ربة منزل، و٤.٢٪ تبحث عن عمل وأن ٢.٢٪ عملت في الماضي وأن ١.٦ ٪ من العينة من المتقاعدات.

**الجدول رقم (٢). يبين الخصائص الأخرى لعينة الدراسة.**

| م | المتغير | التكرار | النسبة | م | المتغير | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مستوى التعليم | أمية | ٨ | ١.٨ | نوع السكن | قصر | ١٥ | ٣.٣ |
| | تقرأ وتكتب | ١٢ | ٢.٧ | | فيلا | ٣٢٦ | ٧٢.٨ |
| | ثانوي | ١٠٨ | ٢٤.١ | | دور | ٤٦ | ١٠.٣ |
| | بكالوريوس | ٢٤٢ | ٥٤ | | شقة | ٥٦ | ١٢.٥ |
| | ماجستير | ٣٧ | ٨.٣ | | أخرى | ٢ | ٠.٤ |
| | دكتوراه | ٢٠ | ٤.٥ | | قيم مفقودة | ٣ | ٠.٧ |
| | أخرى | ١٨ | ٤ | ملكية السكن | ملك | ٣٣٩ | ٧٥.٧ |
| | قيم مفقودة | ٣ | ٠.٧ | | إيجار | ٩٠ | ٢٠.١ |
| الحالة العملية | تعمل حاليا | ١٩٨ | ٤٤.٢ | | سكن حكومي | ١٠ | ٢.٢ |
| | لم تعمل مسبقا | ٢١ | ٤.٧ | | وقف خيري | ٥ | ١.١ |
| | عملت في الماضي | ١٠ | ٢.٢ | | قيم مفقودة | ٤ | ٠.٩ |
| | ربة منزل | ٤٦ | ١٠.٣ | الحالة الاجتماعية | متزوجة | ٢٢١ | ٤٩.٣ |
| | طالبة | ١٤٧ | ٣٢.٨ | | لم يسبق لها الزواج | ١٨٥ | ٤١.٣ |
| | تبحث عن عمل | ١٩ | ٤.٢ | | مطلقة | ٢٦ | ٥.٨ |
| | متقاعدة | ٧ | ١.٦ | | أرملة | ٨ | ١.٨ |
| | | | | | منفصلة | ١ | ٠.٢ |

وفيما يتعلق عن بنوع وملكية السكن أوضحت النتائج أن ٧٢.٨ ٪ من العينة يسكنَّ في فيلا، وأن ١٢.٥ ٪ يسكنَّ في شقة، وأن ١٠.٣٪ يسكنَّ في دور، وأن ٣.٣٪ يعشنَ في قصر، وأخيراً ٠.٤ ٪ أخرى كالسكن الخيري. ومن ناحية تملك السكن بينت الدراسة أن ٧٥.٧٪ من العينة يملكن السكن الذي يعيشن فيه، وأن ٢٠.١ ٪ يعشن في سكن إيجار، وأن ٢.٢ ٪ يعشن في سكن حكومي، وأن ١.١ ٪ يعشن في سكن خيري.

**نتائج الدراسة**

**الأول: "ما اتجـــاه المرأة الســـعودية نحو قضاياها؟"**

**النتائج المتعلقة بالإجابـــة عن التســـاؤل**

**الجدول رقم (٣). يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري نحو نظرة المرأة السعودية لقضية قيادتها للسيارة.**

| م | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | أعلم أن قيادة المرأة للسيارة حق من حقوقها. | ٣.٠٥ | ١.٥٢ | ٤ |
| ٢ | أعرف أن ثقافة المجتمع ترفض قيادة المرأة للسيارة وليس الشرع. | ٣.٧٦ | ١.٢٦ | ٢ |
| ٣ | أرى أن المجتمع غير مستعد لقبول قيادة المرأة للسيارة. | ٣.٨٧ | ١.٠٨ | ١ |
| ٤ | أعتقد أن قيادة المرأة للسيارة ضرورة فرضتها ظروف الحياة. | ٣.١٨ | ١.٣٩ | ٣ |
| ٥ | أقنع من يعارض قيادة المرأة للسيارة بالموافقة. | ٢.٩٢ | ١.٣ | ٥ |
| ٦ | قيادة المرأة للسيارة من أولوياتي. | ٢.٦٥ | ١.٤١ | ٦ |
| **المتوسط العام (١٩.٣٧) = ٣.٢٢** | | | | |

أوضحت نتائج الدراسة الموضحة في الجدول (٣) أن عبارة "أرى أن المجتمع غير مستعد لقبول قيادة المرأة للسيارة" جاءت في الترتيب الأول بمتوسط (٣.٨٧)، وجاء في الترتيب الثاني عبارة "أعرف أنَّ ثقافة المجتمع ترفض قيادة المرأة للسيارة وليس الشرع" بمتوسط (٣.٧٦)، وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "أعتقد أنَّ قيادة المرأة للسيارة ضرورة فرضتها ظروف الحياة" بمتوسط (٣.١٨)، وفي الترتيب الرابع "أعلم أنَّ قيادة المرأة للسيارة حقٌّ من حقوقها" بمتوسط (٣.٠٥)، بينما جاء في الترتيب الخامس " أقنع من يعارض قيادة المرأة للسيارة بالموافقة" بمتوسط ( ٢.٩٢)، وأخيراً جاءت عبارة "قيادة المرأة للسيارة من أولوياتي: بمتوسط (٢.٦٥) .

**الجدول رقم (٤). يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري نحو نظرة المرأة لقضية تولي المرأة المناصب القيادية.**

| م | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | أرى أنَّ المرأة السعودية قادرة على تولي المناصب القيادية في المجتمع. | ٣.٥٤ | ١.٥٧ | ٤ |
| ٢ | أعتقد أنَّ تمكين المرأة من المناصب القيادية ضرورة لتنمية المجتمع. | ٣.٤٠ | ١.٤٣ | ٦ |
| ٣ | لابد من إعطاء المرأة الفرصة لإثبات قدراتها القيادية. | ٣.٥٥ | ١.٢٩ | ٣ |
| ٤ | المرأة السعودية أثبتت تفوقها عالمياً في مجالات متعددة. | ٤.١٣ | ٠.٩١ | ١ |
| ٥ | عدم تقدير الرجل لإنجازات المرأة في مجال العمل. | ٣.٤٨ | ١.١٣ | ٥ |
| ٦ | ثقافة المجتمع تقلل من قدرة المرأة على تولي المناصب القيادية. | ٣.٦٦ | ١.١٥ | ٢ |
| **المتوسط العام (٢١.٧١) = ٣.٦٢** | | | | |

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية بحسب الجدول أعلاه أنَّ عبارة "المرأة السعودية أثبتت تفوقها عالمياً في مجالات متعددة" جاءت في الترتيب الأول بمتوسط (٤.١٣)، وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "ثقافة المجتمع تقلل من قدرة المرأة على تولي المناصب القيادية" بمتوسط (٣.٦٦)، وفي الترتيب الثالث عبارة "لابد من إعطاء المرأة الفرصة لإثبات قدراتها القيادية " بمتوسط (٣.٥٥)، وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة "أرى أنَّ المرأة السعودية قادرة على تولي المناصب القيادية في المجتمع" بمتوسط (٣.٥٤)، بينما جاء في الترتيب الخامس عبارة "عدم تقدير الرجل لإنجازات المرأة في مجال العمل" بمتوسط (٣.٤٨)، وأخيراً جاءت عبارة "أعتقد أنَّ تمكين المرأة من المناصب القيادية ضرورة لتنمية المجتمع" بمتوسط (٣.٤٠).

**الجدول رقم (٥). يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري نحو نظرة المرأة لقضية التحرش الجنسي.**

| م | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | يفتقد المجتمع القوانين الصارمة تجاه التحرش بالنساء. | ٤.٠٢ | ١.٠٦ | ٦ |
| ٢ | أعرف أنَّ التحرش بالمرأة يؤدِّي إلى تدني تقدير الذات لديها. | ٤.٠٧ | ١.٣٧ | ٥ |

**تابع الجدول رقم (٥).**

| م | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ٣ | أرى أنَّ وضع آلية واضحة للتبليغ عن التحرش تكفل للمرأة كرامتها. | ٤.٤٥ | ٠.٩٦ | ٢ |
| ٤ | أعتقد أنَّ خوف المرأة من نظرة المجتمع يمنعها من التبليغ عن التحرش. | ٤.٢١ | ٠.٨٨٤ | ٤ |
| ٥ | أشارك في توعية الآخرين بأضرار التحرش. | ٤.٢٤ | ٠.٧٩٩ | ٣ |
| ٦ | أطالب بتطبيق عقوبات صارمة على المتحرشين. | ٤.٦٧ | ٠.٧٤١ | ١ |
| **المتوسط العام (٢٥.٦٦) = ٤.٢٨** | | | | |

أشارت نتائج الدراسة -بحسب الجدول أعلاه- إلى أنَّ اتجاه المرأة نحو قضية التحرش الجنسي كان على النحو الآتي: جاء في الترتيب الأول عبارة "أطالب بتطبيق عقوبات صارمة على المتحرشين" بمتوسط (٤.٦٧)، وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "أرى أنَّ وضع آلية واضحة للتبليغ عن التحرش تكفل للمرأة كرامتها" بمتوسط (٤.٤٥) وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "أشارك في توعية الآخرين بأضرار التحرش" بمتوسط (٤.٢٤)، أما في الترتيب الرابع فجاءت عبارة "أعتقد أنَّ خوف المرأة من نظرة المجتمع يمنعها من التبليغ عن التحرش" بمتوسط (٤.٢١) ، بينما جاء الترتيب الخامس "أعرف أنَّ التحرش بالمرأة يؤدِّي إلى تدني تقدير الذات لديها" بمتوسط (٤.٠٧)، وأخيراً "يفتقد المجتمع القوانين الصارمة التحرش بالنساء" بمتوسط (٤.٠٢)، وكلُّها متوسطات مرتفعة.

**الجدول رقم (٦). يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري نحو نظرة المرأة لقضية العنف ضد المرأة.**

| م | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | أعرف أنَّ العنف ضد المرأة ظاهرة منتشرة في مجتمعنا. | ٣.٦٧ | ١.١٥ | ٣ |
| ٢ | توجد قوانين تساند المرأة المعنفة من أجل الحصول على حقوقها. | ٣ | ١.١٣ | ٦ |
| ٣ | أرى أنَّ ثقافة المجتمع تجبر المرأة المعنَّفة على الصمت. | ٣.٨٠ | ١.٠٩٦ | ٢ |

**تابع الجدول رقم (٦).**

| م | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ٤ | أرى أنَّ قبول المرأة للعنف يرجع إلى حاجتها المادية. | ٣.٣٠ | ١.١٤ | ٥ |
| ٥ | المرأة تواجه بشجاعة ما تتعرض له من عنف. | ٣.٤٣ | ١.٠٥ | ٤ |
| ٦ | أناشد المسؤولين بتشريع قوانين تجرِّم العنف ضد المرأة. | ٤.٣٦ | ٠.٨٥ | ١ |
| **المتوسط العام (٢١.٥٦) = ٣.٥٩** | | | | |

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة باتجاه المرأة نحو قضية العنف ضد المرأة وبحسب الجدول أعلاه أنَّ عبارة "أناشد المسؤولين بتشريع تجرم العنف ضد المرأة" جاءت في الترتيب الأول بمتوسط (٤.٣٦)،وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "أرى أنَّ ثقافة المجتمع تشجع المرأة المعنَّفة على الصمت" بمتوسط (٣.٨٠)، وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "أعرف أنَّ العنف ضد المرأة ظاهرة منتشرة في مجتمعنا" بمتوسط (٣.٦٧)، وفي الترتيب الرابع جاءت "المرأة تواجه بشجاعة ما تتعرض له من عنف "بمتوسط (٣.٤٣)، بينما جاء في الترتيب الخامس عبارة "أرى أنَّ قبول المرأة للعنف يرجع إلى حاجتها المادية" بمتوسط (٣.٣٠ )، وأخيراً جاءت عبارة "توجد قوانين تساند المرأة المعنَّفة من أجل الحصول على حقوقها" بمتوسط (٣).

**الجدول رقم (٧). يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري نحو نظرة المرأة لقضية الطلاق.**

| م | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | ينقص المرأة المطلقة المعرفة الكافية بحقوقها. | ٤.١٨ | ٠.٨٥١ | ٣ |
| ٢ | أعرف أنَّ القانون يكفل حصول المرأة المطلقة على حقوقها. | ٣.٢٥ | ١.١٦ | ٥ |
| ٣ | أشعر أنَّ المرأة هي سبب الطلاق. | ٢.٣٢ | ٠.٩٧٥ | ٦ |
| ٤ | أعتقد ضرورة وجود منظمة تحمي حقوق المرأة المطلقة. | ٤.٣٤ | ٠.٨٤١ | ٢ |

**تابع الجدول رقم (٧).**

| م | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ٥ | أتعاطف مع المرأة المطلقة لنظرة المجتمع السلبية لها. | ٣.٩٢ | ١.٠٣٠ | ٤ |
| ٦ | أرفض تخلي المرأة المطلقة عن حقوقها. | ٤.٤٢ | ٠.٨٦٧ | ١ |
| **المتوسط العام (٢٢.٤٤) = ٣.٧٤** | | | | |

أوضحت نتائج الدراسة المتعلقة باتجاه المرأة نحو قضية الطلاق أنَّ عبارة "أرفض تخلي المرأة المطلقة عن حقوقها" جاءت في الترتيب الأول بمتوسط (٤.٤٢)، وجاء في الترتيب الثاني عبارة "أعتقد ضرورة وجود منظمة تحمي حقوق المرأة المطلقة" بمتوسط (٤.٣٤)، وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "ينقص المرأة المطلقة المعرفة الكافية بحقوقها" بمتوسط (٤.١٨)، وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة "أتعاطف مع المرأة المطلقة لنظرة المجتمع السلبية لها" بمتوسط (٣.٩٢)، بينما جاءت في الترتيب الأخير عبارة "أشعر أنَّ المرأة هي سبب الطلاق" بمتوسط (٢.٣٢).

**الجدول رقم (٨). يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاه المرأة نحو قضية الوصاية على المرأة.**

| م | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | من حقِّ المرأة أن تكون الولاية بيدها عند بلوغها سن الرشد. | ٢.٩٧ | ١.٤١٤ | ٦ |
| ٢ | أعرف أنَّ الكثير يرفض بشدة تطبيق مفهوم ولاية المرأة لنفسها. | ٣.٩٨ | ٠.٩٥٣ | ١ |
| ٣ | أشعر أنَّ المرأة السعودية تستطيع أن تباشر مصلحتها بنفسها. | ٣.٨٤ | ١.٠٧٧ | ٢ |
| ٤ | أعتقد أنَّ شرط موافقة الرجل على كل ما يخص شؤون المرأة يعيق حريتها. | ٣.٥٤ | ١.٢٨٥ | ٣ |
| ٥ | من حق المرأة البالغة التنقل بحرية بدون خطاب موافقة. | ٣.٣٢ | ١.٤٦٩ | ٥ |
| ٦ | من حق المرأة البالغة اتخاذ قراراتها بنفسها دون وصاية. | ٣.٤١ | ١.٣١٥ | ٤ |
| **المتوسط العام (٢٠.٩٢) = ٣.٤٩** | | | | |

أشارت نتائج الدراسة المتعلقة باتجاه المرأة نحو قضية الولاية على المرأة إلى أنَّ عبارة "أعرف أنَّ الكثير يرفض بشدة تطبيق مفهوم ولاية المرأة لنفسها" جاءت في الترتيب الأول بمتوسط (٣.٩٨)، وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "أشعر أنَّ المرأة السعودية تستطيع أن تباشر مصلحتها بنفسها" بمتوسط (٣.٨٤)، وفي الترتيب الثالث "أعتقد أنَّ شرط موافقة الرجل على كل ما يخص شؤون المرأة يعيق حريتها" بمتوسط (٣.٥٤)، وفي الترتيب الرابع "من حق المرأة البالغة اتخاذ قراراتها بنفسها دون وصاية" بمتوسط (٣.٤١)، وعبارة "من حق المرأة أن تكون الولاية بيدها عند بلوغها سن الرشد" في الترتيب الأخير بمتوسط (٢.٩٧).

**الجدول رقم (٩). يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاه المرأة نحو قضية عمل المرأة.**

| م | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | في عصر ارتفاع البطالة يجب أن تظل النساء المتزوجات في البيوت. | ٢.٤٣ | ١.٢١٨ | ٧ |
| ٢ | يجب أن يكون الرجل الممول الأساسي للعائلة حتى وإن كانت المرأة تعمل. | ٤.٢٨ | ٠.٩٥٢ | ١ |
| ٣ | أعتقد أنَّ امتناع المرأة عن العمل في مجالات معينة بسبب خوفها من رفض المجتمع. | ٣.٧٣ | ١.٠٥٢ | ٢ |
| ٤ | تأنيث محلات ملابس النساء أمر إيجابي. | ٣.٥٩ | ١.٣٩٩ | ٤ |
| ٥ | أنصح المرأة بالعمل في مجالات جديدة مثل المحاماة. | ٣.٦٦ | ١.٣١١ | ٣ |
| ٦ | أعتقد أنَّ عمل المرأة المختلط غير مقبول. | ٣.٥٦ | ١.٣٩٦ | ٥ |
| ٧ | أرى أنَّ محدودية مجالات عمل المرأة تسبب في البطالة. | ٣.٣٥ | ١.٢٤٤ | ٦ |
| **المتوسط العام (٢٤.٥٦) = ٣.٥١** | | | | |

أشارت نتائج الدراسة المتعلقة بقضية عمل المرأة إلى أنَّ عبارة "يجب أن يكون الرجل الممول الأساسي للعائلة حتى وإن كانت المرأة تعمل" جاءت في الترتيب الأول بمتوسط (٤.٢٨)، وفي الترتيب الثاني

جاءت عبارة "أعتقد أنَّ امتناع المرأة عن العمل في مجالات معينة بسبب خوف من رفض المجتمع لها" بمتوسط (٣.٧٥)، وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "أنصح المرأة بالعمل في مجالات جديدة، مثل: المحاماة" بمتوسط (٣.٦٦)، وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة "تأنيث محلات ملابس النساء أمر إيجابي" بمتوسط (٣.٥٩)، بينما جاء في الترتيب السابع عبارة "في عصر ارتفاع البطالة يجب أن تظل النساء المتزوجات في البيوت" بمتوسط (٢.٤٣).

**الجدول رقم (١٠). يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لاتجاه المرأة نحو قضاياها محور الدراسة.**

| م | قضايا المرأة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | قيادة المرأة للسيارة. | ١٩.٣٧ | ٥.٧٥ | ٧ |
| ٢ | تولي المرأة للمناصب القيادية. | ٢١.٧١ | ٥.١٣ | ٤ |
| ٣ | التحرش. | ٢٥.٦٦ | ٣.٣٥ | ١ |
| ٤ | العنف ضد المرأة. | ٢١.٥٦ | ٣.٢١ | ٥ |
| ٥ | الطلاق. | ٢٢.٤٤ | ٢.٦٨ | ٣ |
| ٦ | الوصاية على المرأة (الولاية). | ٢٠.٩٢ | ٥.٦٨ | ٦ |
| ٧ | **عمل المرأة.** | ٢٤.٥٦ | ٣.٥٢ | ٢ |

أوضحت النتائج المتعلقة باتجاه المرأة نحو قضاياه أنَّ قضية التحرش الجنسي جاءت في الترتيب الأول من حيث اهتمام المرأة السعودية بمتوسط (٢٥.٦٦)، وقد ترجع هذه النتيجة إلى تنامي هذه المشكلة، وأنها أصبحت تؤرق المرأة، كما قد ترجع إلى التزام المجتمع السعودي بتطبيق الشريعة الإسلامية التي تُحرِّم التحرش الجنسي. يليها في الترتيب الثاني قضية عمل المرأة بمتوسط (٢٤.٥٦)، والتي تمثل قضية مهمة بعد ظهور معاناة المرأة من مشكلات أخرى، مثل: الطلاق، وعدم وجود من يعولها، وظهور ما يسمى بالمرأة المعلقة، فضلًا عن انتشار تعليم المرأة الذي مكَّنها من طلب العمل في المجالات المختلفة التي

تتناسب معها. وجاء في الترتيب الثالث من وجهة نظر المرأة السعودية قضية الطلاق بمتوسط (٢٢.٤٤) والتي تشكل أحد القضايا التي تؤرق المرأة. وفي الترتيب الرابع جاءت "توليها للمناصب القيادية" وذلك بمتوسط (٢١.٧١) وقد ترجع هذه النتيجة إلى وجود مجال لتولي المرأة المناصب القيادية وإن كانت تواجه بعض التحديات التي حددتها (آل الشيخ، ٢٠١٣) في دراستها، وأبرزها: التحديات الاقتصادية، والمؤسسية، والمجتمعية، والأسرية، والشخصية، والمتعلقة بطبيعة الدور القيادي الذي تقوم به المرأة.

بينما جاء في الترتيب الخامس العنف ضد المرأة بمتوسط (٢١.٥٦)، وفي الترتيب السادس جاءت قضية الوصاية على المرأة ( الولاية ) بمتوسط (٢٠.٩٢)، وفي الترتيب الأخير يأتي اتجاه المرأة السعودية نحو قضية قيادة المرأة للسيارة بمتوسط (١٩.٣٧)، وقد ترجع النتيجة المتعلقة بقضية العنف إلى أنَّ هناك بعضاً من النساء اللاتي قد يتكيفن مع العنف خوفاً من اللوم الاجتماعي أو حرصاً على الإعالة من الشخص المعنف، كما قد ترجع النتيجة المتعلقة بقضية قيادة المرأة للسيارة إلى أنها مازالت قضية جدلية يؤيدها البعض ويرفضها الأكثر من النساء لذلك جاءت آخر القضايا التي تهم المرأة.

**النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الثاني "هل توجد فروق في اتجاهات المرأة السعودية نحو قضاياها بحسب الخصائص الاجتماعية؟ "**

**الجدول رقم (١١). يبين الفروق في اتجاهات المرأة السعودية نحو قضاياها باستخدام تحليل التباين الأحادي One Way Anova بحسب الخصائص الاجتماعية.**

| قضايا المرأة | مستوى التعليم | | مكان النشأة | | نوع السكن | | نوع التملك | | الحالة العملية | | الحالة الاجتماعية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ف(F) | Sig | ف(F) | Sig | ف(F) | Sig | ف(F) | Sig | ف(F) | Sig | ف(F) | Sig |
| قيادة السيارة | ٠.٤٨٧ | ٠.٨١٨ | ٠.١٠٨ | ٠.٧٤٣ | ٠.٩٤١ | ٠.٤٤٠ | ١.٤٣١ | ٠.٢٣٣ | ١.٠٦٨ | ٠.٣٨١ | ٣.٠٦٧ | ٠.٠١٦ |
| تولي المناصب القيادية | ٠.٤١٩ | ٠.٨٦٦ | ٠.٠٧٦ | ٠.٩٢٧ | ٠.٤٣٦ | ٠.٧٨٢ | ٠.٨٠٦ | ٠.٤٩١ | ١.٨٩٦ | ٠.٠٨٠ | ١.٧٠٩ | ٠.١٤٧ |

**تابع الجدول رقم (١١).**

| قضايا المرأة | مستوى التعليم | | مكان النشأة | | نوع السكن | | نوع التملك | | الحالة العملية | | الحالة الاجتماعية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ف(F) | Sig | ف(F) | Sig | ف(F) | Sig | ف(F) | Sig | ف(F) | Sig | ف(F) | Sig |
| التحرش | ٢.٩٢٧ | ٠.٠٠٨ | ٣.٥٣١ | ٠.٠٣٠ | ١.٧٨٤ | ٠.١٣١ | ٠.٥٧٧ | ٠.٦٣٠ | ٠.٥٧٨ | ٠.٧٤٨ | ٠.٥٠٣ | ٠.٧٣٣ |
| العنف | ١.٣٦٣ | ٠.٢٢٨ | ٠.٠٢٦ | ٠.٨٧٢ | ١.٠٥٢ | ٠.٣٨٠ | ١.٣٧٠ | ٠.٢٥١ | ٠.٣٠٦ | ٠.٩٣٤ | ٠.٧٥٥ | ٠.٥٥٥ |
| الطلاق | ١.٢٧٢ | ٠.٢٦٩ | ٤.٥٧٧ | ٠.٠٣٣ | ١.٠٤٢ | ٠.٣٨٥ | ٠.٩٤٠ | ٠.٤٢١ | ٠.٤٩٧ | ٠.٨١١ | ٠.٧٢٧ | ٠.٥٧٤ |
| الوصاية الولاية | ٠.٢٧٦ | ٠.٩٤٨ | ٠.٠٣٥ | ٠.٨٥١ | ٠.٤٤٨ | ٠.٧١٩ | ٠.٥٥٦ | ٠.٦٤٤ | ١.٢٣٣ | ٠.٢٨٨ | ٢.١٠٩ | ٠.٠٧٩ |
| عمل المرأة | ١.٢٧٠ | ٠.٢٧٠ | ١.٩٩٧ | ٠.١٣٧ | ١.٥٦٤ | ٠.١٨٣ | ٢.٤٢٣ | ٠.٠٦٥ | ٠.٨٩١ | ٠.٥٠١ | ٢.٧٩٤ | ٠.٠٢٦ |

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية وبحسب الجدول أعلاه عدم وجود فروق في اتجاهات المرأة السعودية نحو قضاياها المتمثلة في: قيادة المرأة للسيارة، وتولي المرأة للمناصب القيادية، والتحرش الجنسي، والعنف ضد المرأة، والطلاق، والوصاية (الولاية)، وعمل المرأة؛ وذلك بحسب بعض الخصائص الاجتماعية المتمثلة في: مستوى التعليم، ومكان النشأة، ونوع السكن، ونوع التملك، والحالة العملية، والحالة الاجتماعية. وقد ترجع هذه النتيجة إلى أنَّ عدم اختلاف نظرة المرأة إلى قضاياها مع اختلافهن في ترتيب هذه القضايا، كما يختلف الاهتمام النسبي بها.

**النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الثالث "ما وجهه نظر المرأة السعودية نحو أبرز المشكلات التي تعاني منها؟"** .

يبين جدول (١٢) المشكلات المعاصرة التي تواجهها المرأة السعودية من وجهة نظر عينة الدراسة، وقد جاءت في مقدمة تلك المشكلات مشكلة المرأة المعلقة بمتوسط (١.٨٩)، وهي ظاهرة يعاني منها عدد كبير من النساء؛ لما لها من تأثير على المرأة نفسها، وعلى الأبناء، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه دراسة (جبلي، ٢٠١٣ ).

**الجدول رقم (١٢). يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمشكلات المعاصرة التي تواجهها المرأة السعودية.**

| م | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | عدم وجود فرص عمل. | ١.٧٧ | ٠.٤٢٣ | ٧ |
| ٢ | تأخر سن الزواج. | ١.٦٩ | ٠.٤٦٥ | ١١ |
| ٣ | تقليد الثقافة الغربية. | ١.٧٧ | ٠.٤٢٣ | ٧ |
| ٤ | عدم حصول المرأة على حقوقها بعد الطلاق. | ١.٨٧ | ٠.٣٤٠ | ٢ |
| ٥ | عدم السماح للمرأة بقيادة السيارة. | ١.٣٩ | ٠.٤٨٩ | ١٨ |
| ٦ | صعوبة حصول المرأة على حقوقها. | ١.٨٠ | ٠.٣٩٧ | ٥ |
| ٧ | الوصاية في الأمور الاقتصادية. | ١.٧٠ | ٠.٤٦٦ | ١٠ |
| ٨ | الاعتماد على الخادمات في رعاية الأطفال أثناء ساعات العمل خارج المنزل. | ١.٨١ | ٠.٣٩٦ | ٤ |
| ٩ | عمل المرأة. | ١.٦٨ | ٠.٤٧٢ | ١٢ |
| ١٠ | الاختلاط في مجال العمل. | ١.٦٣ | ٠.٤٨٩ | ١٥ |
| ١١ | الآثار السلبية لوجود السائق في المنزل. | ١.٦٠ | ٠.٧٠٢ | ١٦ |
| ١٢ | العنف الأسرى وسوء معاملة المرأة. | ١.٨٢ | ١.٠٤٨ | ٣ |
| ١٣ | النظرة الدونية للمرأة. | ١.٦٧ | ١.٠٨٣ | ١٣ |
| ١٤ | عدم وجود أماكن مخصصة لمراجعة المرأة في الدوائر الحكومية. | ١.٧١ | ٠.٤٦٠ | ٩ |
| ١٥ | التمييز ضد المرأة في مجال العمل. | ١.٦٤ | ٠.٤٨٥ | ١٤ |
| ١٦ | الفقر والاحتياج. | ١.٨١ | ٠.٤٠٦ | ٤ |
| ١٧ | محدودية مجال الترفيه للمرأة خارج المنزل. | ١.٦٠ | ٠.٤٩٤ | ١٦ |
| ١٨ | عدم توافر الرعاية الصحية المجانية للمرأة. | ١.٦٤ | ٠.٤٧٩ | ١٤ |
| ١٩ | ضعف تولي المرأة المناصب القيادية. | ١.٤٦ | ٠.٤٩٩ | ١٧ |
| ٢٠ | التحرش الجنسي. | ١.٧٨ | ٠.٤٤٧ | ٦ |
| ٢١ | سلب الحقوق المالية الخاصة للمرأة من ولي أمرها. | ١.٧٦ | ٠.٤٢٩ | ٨ |
| ٢٢ | مشكلة المرأة المعلقة. | ١.٨٩ | ٠.٣١٣ | ١ |
| ٢٣ | ضعف وعي المرأة بحقوقها. | ١.٨٧ | ٠.٣٤٤ | ٢ |

وجاء في الترتيب الثاني من المشكلات المعاصرة من وجهة نظر المرأة مشكلتا "ضعف وعي المرأة بحقوقها"، و"عدم حصول المرأة على حقوقها بعد الطلاق" بمتوسط (١.٨٧)، كما جاءت مشكلتا "العنف الأسري" وسوء معاملة المرأة" في الترتيب الثالث بمتوسط (١.٨٢)، وقد يرجع ذلك إلى التغيرات طرأت على الأسرة السعودية وما صاحبها من ضغوط أثرت على المرأة. بينما جاء في الترتيب الرابع مشكلتا "الاعتماد على الخادمات في رعاية الأطفال أثناء ساعات العمل خارج المنزل" و"الفقر والاحتياج" بمتوسط (١.٨١)، وجاءت في الترتيب الخامس مشكلة "صعوبة حصول المرأة على حقوقها" بمتوسط (١.٨٠)، يليها مشكلة "التحرش الجنسي" بمتوسط (١.٧٨)، ثم مشكلتا "عدم وجود فرص عمل" و"تقليد الثقافة الغربية" بمتوسط (١.٧٧)، وفي في الترتيب الأخير جاءت عبارة "عدم السماح للمرأة بقيادة السيارة" بمتوسط (١.٣٩)، واتفقت هذه النتيجة مع ما جاء بجدول(١٠) والتي أشارت إلى أنَّ قضية قيادة المرأة للسيارة جاءت في آخر اهتمامات المرأة السعودية عينة الدراسة.

**مناقشة وتفسير نتائج الدراسة:**

- أوضحت نتائج الدراسة المتعلقة باتجاه المرأة السعودية نحو قيادة السيارة أنها ترى أنَّ المجتمع غير مستعد لقبول قيادتها للسيارة، في حين جاء في الترتيب الأخير أنَّ قيادة المرأة للسيارة من أولوياتي، وقد يرجع ذلك إلى أنَّ المرأة مازالت ترى أنَّ المجتمع غير مهيأ للسماح لها بقيادة السيارة، فضلًا عن معارضة بعض النساء لقيادة المرأة للسيارة خوفًا مما سيترتب على ذلك من مشكلات. ويتفق اتجاه المرأة نحو هذه القضية والتي تتمثل في ضعف اتجاه المرأة نحو قيادة السيارة مع ما جاء بدراسة (باحارث، ٢٠٠٦) من وجود مبررات تمنع المرأة السعودية من قيادة السيارة سواء من المنظور التربوي أو الإسلامي.

- وضَّحت نتائج الدراسة المتعلقة بقضية تولي المرأة للمناصب القيادية أنَّ المرأة السعودية عينة الدراسة ترى أنها أثبتت تفوقها عالمياً في مجالات متعددة في الترتيب الأول، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء بدراسة (الصائغ ، ٢٠١٣ ) والتي بينت أنَّ الرجال يرون أنَّ المرأة تتواجد في مواقع مهمة وفاعلة، بينما جاءت عبارة "أعتقد أنَّ تمكين المرأة من المناصب القيادية ضرورة لتنمية المجتمع" في الترتيب السادس؛ وقد يرجع ذلك إلى النجاحات التي تحققها المرأة السعودية في الآونة الأخيرة، إلا أنها مازالت تحتاج إلى التمكين الإداري في تولي المناصب القيادية، كما أنها تحتاج إلى دعم المجتمع ومساندته الاجتماعية. ويتفق ذلك مع ما جاء بدراسة

(الحربي وآخرون ،٢٠١٣) من ضرورة استحداث برامج لإعداد القيادات النسائية وتنمية مهارتهن القيادية والإدارية، كما يتفق ذلك مع ما أشارت إليه نتائج دراسة (الطريف، ٢٠١٤) من وجود معوقات تواجه تمكين المرأة من سوق العمل بسبب العادات والتقاليد والموروثات الاجتماعية التي تمنع المرأة التي تمنعها من بعض الأعمال خوفًا من النقد المجتمعي.

- أشارت نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة باتجاه عينة الدراسة نحو قضية التحرش الجنسي إلى "ضرورة المطالبة بتطبيق عقوبات صارمة على المتحرشين"، وجاء في الترتيب الأخير أنَّ "المجتمع يفتقد القوانين الصارمة تجاه التحرش بالنساء". مما يدل على أنها قضية تورق تفكير المرأة لعدم احساسها بالأمان ويحتاج المجتمع إلى تطبق عقوبات شديدة تجاه المتحرش، وأن يكون هناك قنوات سهل الوصول لها لتبليغ المرأة عن أي محاولة للتحرش.

- أوضحت النتائج فيما يتعلق باتجاه المرأة السعودية (عينة الدراسة) نحو قضية العنف ضد المرأة أنَّ عبارة "ضرورة مناشدة المسؤولين بتشريع قوانين تُجرم العنف ضد المرأة "جاءت في الترتيب الأول، وفي الترتيب الأخير جاءت عبارة "وجود قوانين تساند المرأة المعنفة في الحصول على حقوقها، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت على تعرض المرأة السعودية للعنف بأشكاله المختلفة، ومن تلك الدراسات دراسة (الرديعان،٢٠٠٨)، و(المحيميد،٢٠٠٨)، و(حجازي،٢٠١٠)، و(محافظة والعوواده ،٢٠١١)، و(Williams , 2012)، و(العنزي ، ٢٠١٣ )؛ وهذا يتطلب ضرورة تشريع قوانين تُجرِّم العنف ضد المرأة، وتفعيل ممارسة هذه القوانين بما يحفظ للمرأة مكانتها ورعايتها كما كرمها الإسلام وحفظ حقوقها.

- أكدت نتائج هذه الدراسة في اتجاه المرأة نحو قضية الطلاق على أنَّ المرأة تعي الوضع القائم في المجتمع؛ ولذلك جاءت عبارة "ضرورة رفض تخلي المرأة المطلقة عن حقوقها" في الترتيب الأول، وفي الترتيب الأخير جاءت عبارة "الشعور بأنَّ المرأة سبب الطلاق"؛ وهذه النتيجة تتفق مع توصلت إليه دراسة (الخطيب، ٢٠٠٩) التي أوضحت أسباب الطلاق من وجهة نظر المرأة السعودية.

- كما أشارت نتائج الدراسة فيما يتعلق باتجاه المرأة نحو قضية الولاية على المرأة (الوصاية) أنَّ كثيراً منهن "يرفض بشدة تطبيق مفهوم ولاية المرأة لنفسها" وقد جاءت هذه العبارة في الترتيب الأول، بينما جاء في الترتيب الأخير عبارة "أنَّ من حق المرأة أن تكون

الولاية بيدها عند بلوغها سن الرشد"؛ وقد يرجع ذلك إلى أنَّ ثقافة المجتمع والعادات والتقاليد تضع قيوداً على سلوك المرأة البالغة وتصرفاتها. وتختلف هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة (نوري،٢٠٠٧) والتي أشارت إلى تأييد قضية المرأة في اتخاذ القرار في جميع ما يُحدد مستقبلها؛ وذلك بين ذوي التعليم المرتفع، واختلف ذلك بين ذوي التعليم المنخفض، حيث إنهم رفضنَ تماماً أن يكون للمرأة حق في اتخاذ القرار.

- كما بينت الدراسة في اتجاه المرأة نحو قضية عمل المرأة أنَّ عينة الدراسة يرين "أنَّ الرجل يجب أن يكون الممول الأساسي للعائلة حتى وإن كانت المرأة تعمل" وجاءت هذه العبارة في الترتيب الأول؛ وقد يرجع ذلك إلى مفهوم القوامة التي أشار لها الإسلام، بينما كانت في الترتيب الأخير رأي المرأة في "يجب أن تظل النساء المتزوجات في البيوت في عصر ارتفاع البطالة"؛ وترجع هذه النتيجة إلى وعي المرأة بحقها في العمل طالما أنها ترغب فيه وقادرة عليه، وهناك وظائف مناسبة ومتوفرة. فضلًا عن أنَّ سعي المرأة للعمل قد يعود إلى الاحتياجات المالية ومشاركة المرأة في إعانة الأسرة؛ وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (الفدعم،٢٠١٤).

- وأوضحت النتائج في اتجاه المرأة نحو كلِّ قضاياها محور الدراسة الراهنة أنَّ قضية التحرش الجنسي جاءت من أولى القضايا التي تهم المرأة السعودية؛ ولذلك جاء الاتجاه إليها عال، وقد يرجع ذلك إلى إدراك المرأة للتأثيرات السلبية لهذه القضية، والتي تحتاج إلى تفعيل وتنفيذ القوانين الصارمة في مواجهتها، وجاء في الترتيب الثاني عمل المرأة كأحد القضايا التي تهم المرأة والتي تحقق لها الأمان الاقتصادي وتقدير الذات، وفي الترتيب الثالث قضية الطلاق؛ وذلك يرجع إلى ارتفاع نسب المطلقات في الآونة الأخيرة، فضلًا عن ارتفاع قضايا الأحوال الشخصية، حيث تشير إحصاءات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن هناك ٢٣٣ قضية أحوال شخصية، منها ١٩٣ حالة سعودية. (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان،٢٠١٣: ١٨)، وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة" تولي المرأة للمناصب القيادية"، يليها "العنف ضد المرأة" وأخيراً "الولاية على المرأة". وتلك القضايا والمشكلات التي تعاني منها المرأة السعودية قد تحدُّ من قدرتها وفاعليتها في داخل الأسرة وخارجها إن لم يكن لها حلول تتناسب مع طبيعة المرأة.

- وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المرأة السعودية (عينة الدراسة) نحو قضاياها المختلفة المتمثلة في قيادة السيارة، وتولي المناصب القيادية، والتحرش الجنسي،

والعنف ضد المرأة، والطلاق، والولاية على المرأة (الوصاية)، وعمل المرأة؛ وذلك بحسب الخصائص الاجتماعية. مما يدل على توحد اتجاهات المبحوثات على مجموعة القضايا مما يمكننا من ترتيب الأولويات حل المشكلات التي تواجهها المرأة.

**توصيات الدراسة:**

في ضوء نتائج الدراسة الحالية توصي الباحثة بما يلي:

- تفعيل دور الإعلام السعودي في تنمية الوعي المجتمعي بحقوق المرأة ومكانتها في الشريعة، ودورها في الحياة الاجتماعية على مر التاريخ.
- تضمين المناهج الدراسة في المراحل المتعددة صور إيجابية عن المرأة ودورها في تنمية المجتمع ومشاركتها في مجالات الحياة المختلف، وتصحيح صورتها السلبية.
- تفعيل وتنفيذ التشريعات والقوانين التي تُجرِّم العنف ضد المرأة والتحرش بها، والتشديد في جانب التحريش؛ لأن ذلك يشكل قلقاً للمرأة السعودية بحسب الدراسة.
- تدعيم دور المؤسسات الدينية الوسطية في توعية الشباب نحو واجباتهم الأسرية.
- إقامة برامج وندوات مخصصة ومدروسة لمعالجة المعوقات التي تعترض المرأة، والعمل على تصحيح بعض المفاهيم السلبية.
- إيجاد برامج تدريبية للقيادات النسائية تعمل على رفع مستوى الوعي لديهن بحقوقهن، وما يجب أن يقمن به، وكيفية مواجهة عادات المجتمع غير المقرة شرعاً.

## المراجـــع


**إبراهيم، أحمد عيد عبد الحميد.** (٢٠١١). *الرؤية الفقهية لتولي المرأة الوظائف القيادية ودورها في التنمية الإدارية* . منتدى دور المرأة العربية في التنمية الإدارية –المنظمة العربية للتنمية الإدارية –سلطنة عمان، ص ص.١٠٥ –١٣٢ .

**أبو خضير، إيمان بنت سعود.** (٢٠١٢). *التحديات التي تواجه القيادات الأكاديمية النسائية في مؤسسات التعليم العالمي في المملكة العربية السعودية* . المجلة السعودية للتعليم العالي – السعودية، *ع٧*، ص ص.٨٧ –١٢٤.

**آل الشيخ، نوف بنت إبراهيم.** (٢٠١٣). *واقع تحديات الدور القيادي للمرأة السعودية في مؤسسات التعليم العالي* .المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية –الخدمة

الاجتماعية وتطوير العشوائيات -كلية الخدمة الاجتماعية -جامعة حلوان -مصر، ج ١٤، ص ص.٥٥٠٩ -٥٥٥٩ .

**باحارث، عدنان حسن.** (٢٠٠٦). *مبررات منع المرأة من قيادة المركبات من المنظور التربوي الإسلامي* .حولية كلية المعلمين في أبها -السعودية، ع ٨، ص ص.٢٨١ -٢٩٧ .

**بخش، أميرة طه عبد الله.** (١٩٩٥). *التصور الإسلامي لتعليم الفتاة السعودية فنياً ومهنياً في ضوء متغيرات العصر* .مجلة كلية التربية -عين شمس -مصر، ع١٩ ، ج١، ص ص. ٤١ - ٨٠ .

**بدوي، أحمد زكي.** (١٩٩٣) . *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*. بيروت، مكتبة لبنان.

**برنامج الأمان الأسري الوطني (د.ت).** *دليل العنف الأسري: المملكة العربية السعودية: مدينة الملك عبد العزيز الطبية في الحرس الوطني*. على الرابط http://nfsp.org.sa/index.php/component/phocadownload/category/1-2011-12-18-06-21-17 آخر زيارة في ٢٥ / ٩ / ٢٠١٤

**البكر، فوزية بكر.** (٢٠٠٧). *الأصول الاجتماعية والفلسفية لسياسات التعليم وعلاقتها بسوق العمل المتاح للمرأة السعودية* .دراسات تربوية واجتماعية - مصر ، مج ١٣، ع ١ ، ص ص.٧٧ - ٩٤ .

**بوبكر، عائشة.** (٢٠١٢). *صراع الأدوار والضغط النفسي لدى المرأة العاملة: دراسة ميدانية على مجموعة من المعلمات بولاية ميلة -الجزائر* .مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية -السعودية ، مج ٥، ع ١ ، ص ص.١١ - ٥٠ .

**بودبابة، رابح.** (٢٠٠٥). *ظاهرة الطلاق بين الأسباب والآثار: الإمارات العربية المتحدة نموذجاً* .شؤون اجتماعية -الإمارات ، مج ٢٢ ، ع ٨٥، ص ص.٥٩ - ٧٨ .

**الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.** (٢٠١٣). *التقرير السنوي العاشر للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للعام ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م*. المملكة العربية السعودية: مركز المعلومات والإحصاء.

**الجوهري، محمد وآخرون.** (١٩٧٨ ) . دراسة علم الاجتماع. القاهرة، دار المعارف.

**جي روشيه، ترجمة الجوهري، محمد وزايد، أحمد.** (١٩٨١) . *علم الاجتماع الأمريكي دراسة لأعمال تالكوت بارسونز*. القاهرة، دار المعارف.

**الحامد، محمد بن معجب وجمجوم، فاطمة.** (٢٠٠٩). *التعليم العالي للفتاة ومواءمته لسوق العمل في المملكة العربية السعودية* .المؤتمر الإقليمي العربي (نحو فضاء عربي للتعليم العالي التحديات العالمية

والمسؤوليات المجتمعية) -مصر ، ص ص.٨٥٩ - ٨٨٢.

**حجازي، نادية عبد العزيز محمد.** (٢٠١٠). *مشكلات المرأة المعنفة أسريا في المجتمع السعودي وتصور مقترح لنموذج حل المشكلة في طريقة خدمة الجماعة للتخفيف من حدتها* .مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية -مصر ، ع ٢٩، ج ٧ ، ص ص.٣٢٢١ - ٣٢٧٤ .

**الحربي، عبير بنت حميدي.** (٢٠١٣). *أنماط التعليم العالي للفتاة* . المجلة السعودية للتعليم العالي - السعودية ،ع ٩ ، ص ص.١٧٣ - ١٧٦ .

**الحسن، ميادة محمد.** (٢٠١٤). حقوق المرأة الاقتصادية بين الشريعة العرق .*مجلة البحوث والدراسات الشرعية -مصر ، مج ٣، ع ٢٤ ، ص* ص.١٩١ - ٢٢٠ .

**الخطيب، سلوى عبد الحميد.** (٢٠٠٩) . *التغيرات الاجتماعية وأثرها على ارتفاع معدلات الطلاق في المملكة من وجهة نظر المرأة السعودية*. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م١٧ ع١ ، ص ص ١٥٩ – ٢٢٢ .

**رجب، إبراهيم.** (٢٠٠٠): *اتجاهات حديثة في الخدمة الاجتماعية الأمريكية. العوامل الروحية والدينية في ممارسة الخدمة الاجتماعية*، ط١، دن.

**الرديعان، خالد عمر.** (٢٠٠٨). دراسة وصفية على عينة من النساء في مدينة الرياض. مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية.

**الرشيد، صالح بن سليمان.** (٢٠٠٩). *اتجاهات المرأة السعودية نحو أسلوب العمل عن بعد* .مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية -العلوم الإنسانية والاجتماعية -السعودية، ع ١٢، ص ص.٢٢٤ - ٢٧٧ .

**رمضان، آمال بنت مصلح.** (٢٠٠٦). *الآثار التربوية والآثار المترتبة على خروج المرأة السعودية للعمل* . مستقبل التربية العربية -مصر ، مج ١٢، ع٤٠ ، ص ص.١١١ – ١٨٤ .

**السيد، سميرة أحمد.** (١٤١٧) . *مصطلحات في علم الاجتماع*. الرياض، مكتبة الشقري.

**الشبل، علي بن عبد العزيز.** (٢٠١٣). المرأة وقيادة البعير .*صوت الأمة -الهند ، مج ٤٥، ع ١٢* ، ص ص.١٤ - ١٧ .

**الشدي، طارق.** (٢٠٠١ ). *البيئة الوظيفية الملائمة للمرأة السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود.

**الشيخ، رضوان فضل الرحمن.** (٢٠١٣). *ظاهرة الطلاق في مجتمع المدينة المنورة: الأسباب، والآثار المترتبة عليها، والحلول المقترحة من وجهة نظر المطلقين: دراسة حالة* . دراسات عربية في التربية وعلم النفس -السعودية ، ع ٣٧، ج ٢، ص ص.٢١١ - ٢٦٠ .

**الصائغ، نجاة محمد سعيد.** (٢٠١٣). *إستراتيجية مقترحة لمشاركة المرأة السعودية في صناعة القرار: أنموذج " القرار التربوي ."* دراسات عربية في التربية وعلم النفس -السعودية ، ع ٣٧، ج ٢، ص ص.١١ - ٥٦ .

**ضيف الله، عالية أحمد صالح.** (٢٠١٠). *العنف ضد المرأة بين الفقه والمواثيق الدولية. المملكة الأردنية الهاشمية*، دار المأمون للنشر.

**الطريق، غادة بنت عبد الرحمن.** (٢٠١٤). *معوقات تمكين المرأة السعودية في سوق العمل* .مستقبل التربية العربية -مصر، مج ٢١، ع ٨٨، ص ص.١١ - ١٠٧ .

**عبد العزيز، هبة.** (٢٠٠٩). *التحرش الجنسي بالمرأة*. القاهرة، مكتبة مدبولي.

**عبد الفتاح، كاميليا.** ( ١٩٧٢ ) . *في سيكولوجية المرأة العاملة*، ط١ . القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة.

**عبد المنعم، الحسين محمد.** (٢٠٠٩). *الآثار النفسية والجسمية ومشكلات التفاعل الاجتماعي المترتبة على الطلاق* :مجلة دراسات عربية في علم النفس - مصر ، مج ٨، ع ٢، ص ص.٣١٥ - ٣٦٨ .

**عزاز، لطفي كمال.** (٢٠١١). *تقييم الأدوار القيادية للمرأة على المستوى العالمي* .منتدى دور المرأة العربية في التنمية الإدارية -المنظمة العربية للتنمية الإدارية -سلطنة عمان، ص ص.٣٠٣ -٣١٣ .

**العنزي، فلاح.** (٢٠٠٠) . *علم النفس الاجتماعي*. الرياض، مطابع التقنية.

**العنزي، بكر صلفيق سعود الشليخي.** (٢٠١٣). *أشكال العنف الأسري في المجتمع السعودي، دراسة تحليلية لبعض القضايا المنظورة في الجهات القضائية* . رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية والنفسية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

**الغامدي، محمد سعيد محمد.** (٢٠٠٩). *التكيف الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للمرأة السعودية المطلقة في محافظة جدة* . مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية- السعودية ، مج ١، ع ٢، ص ص.١٤٤ - ١٨٨ .

**الغريب، عبد العزيز بن علي.** (٢٠٠٨). *بعض التغيرات البنيوية للأسرة السعودية:* مجلة جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية -العلوم الإنسانية والاجتماعية -السعودية ٤، ص ص.١١٠ -١٧٤

**غيث، محمد عاطف.** (١٩٩٥). *قاموس علم الاجتماع*. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

**الفدعم، محمد علي.** (٢٠١٤). *الموروثات الثقافية وأثرها في تهميش دور المرأة* . : العلوم التربوية والنفسية – العراق ،ع ١٠٥، ص ص.٤٤٩ – ٥٠٠ .

**الفيفي، سميرة بنت أحمد بن حسن العبدلي.** (٢٠١٠). *المشكلات التي تواجه سيدات الأعمال وعلاقتها بالمهارات الإدارية* .المؤتمر العلمي السنوي العربي الخامس -الدولي الثاني (الاتجاهات الحديثة في تطوير الأداء المؤسسي والأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي) – مصر ، مج ٤ ، ص ص.٢١٤٣ – ٢١٩٧ .

**مان، ميشيل.** (١٩٩٩). *موسوعة العلوم الاجتماعية*. ترجمة عادل الهواري وسعد مصلوح. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

**محافظة، محمد عبد الكريم والعواودة، أمل سالم.** (٢٠١١) . *العوامل المؤثرة على العنف ضد المرأة العاملة في المجتمع الأردني، دراسة تطبيقية*. مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مج ٣٩، ع ١، ص ص ٩٢-١٢٣.

**المحيميد، علي بن محمد بن عبد العزيز.** (٢٠٠٨) . *العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع السعودي، دراسة ميدانية على النساء والعاملين في المجالات المختلفة ذات الصلة بظاهرة العنف الأسري ضد المرأة بمدينة الرياض*، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الشرطية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

**منصور، الشحات إبراهيم.** (٢٠١٣) . *المرأة بين حقوقها السياسية واتفاقية عدم التمييز في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية*. الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

**نشواني، عبد المجيد.** (١٩٩٦) . *علم النفس التربوي*. ط٨. بيروت، مؤسسة الرسالة.

**نوري، محمد عثمان الأمين.** (٢٠٠٦). *أثر التعليم على اتجاهات المبحوثين نحو وضع المرأة في المجتمع* : مجلة جامعة أم درمان الإسلامية -معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية -السودان، ع ١٤، ص ص.١٠ – ٣٥ .

**اليوسف، عبد الله عبد العزيز.** (٢٠٠٥). *العنف الأسري دراسة ميدانية على مستوى المملكة العربية السعودية*، الرياض: وزارة الشؤون الاجتماعية، مكتبة الملك فهد للطباعة والنشر.

**اليوسف، نورة بنت عبد الرحمن.** (٢٠٠٥). *مشاركة المرأة السعودية في قوة العمل.* : مجلة بحوث اقتصادية عربية –مصر، مج ١٣، ع ٣٤–٣٥ ، ص ص.١٤٩ – ١٨٠ .

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

## المراجع الأجنبية

**Eagly,Alice H and Linda L. Carli** (2003). *The female leadership advantage: An evaluation of the evidence* , The Leadership Quarterly ,14 , 807–834 .

**Hassan, Zaharah and Silong,Abu Daud**.(2008). *Women Leadership and Community Development, European Journal of Scientific Research*, EuroJournals Publishing, Inc. , Vol.23 No.3 , pp.361-372.

**Williams, Kirk R**.(2012). *Family Violence Risk Assessment: A Predictive Cross-Validation Study of the Domestic Violence Screening Instrument-Revised (DVSI-R),* Law Hum Behav , American Psychology-Law Society/Division 41 of the American Psychological Association

**Almuqayteeb, T. A.**(2009)**.***Attitudes of female faculty toward the use of computer technologies and the barriers that limit their use of technologies in girls' colleges in saudi arabia.* , 234. Retrieved from: http://search.proquest.com/docview/1023532513?accountid=44936. (1023532513; ED532646).

**Al-Khateeb, Salwa Abdel Hameed** .(2008) *Women, Family and the Discovery of Oil in Saudi Arabia*, Marriage & Family Review**,** 27:1-2, 167-189, http://dx.doi.org/10.1300/J002v27n01_11.

**Taleb, H. M.** (2010). *Gender and leadership styles in single-sex academic institutions*. International Journal of Educational Management, 24(4), 287-302.

Retrieved from http://search.proquest.com/docview/870287849?accountid=44936

**Pharaon, N. A.** (2001). *Personal transformation: A group therapy program for Saudi women.* Paper presented at the Annual Meeting of the American

Psychological Association (109th, San Francisco, CA. Retrieved from http://search.proquest.com/docview/62278607?accountid=44936

**Hamdan, A.** (2005). *Women and education in rabi rabia: Challenges and achievements. International Education Journal,6*(1), 42-64. Retrieved from http://search.proquest.com/docview/61842790?accountid=44936

## الملاحـــق

### أسماء أعضاء هيئة التدريس الذين شاركوا في تحكيم الاستمارة

| م | الاسم | الوظيفة |
|---|---|---|
| ١ | أ.د. سلوى الخطيب | أستاذ بقسم الدراسات الاجتماعية – تخصص أنثروبولوجيا |
| ٢ | د. هدى محمود حجازي | أستاذ بقسم الدراسات الاجتماعية – تخصص خدمة اجتماعية |
| ٣ | د. فاتن محمد عامر | أستاذ مشارك بقسم الدراسات الاجتماعية - تخصص خدمة اجتماعية |
| ٤ | د. عزيزة بنت عبدالله النعيم | أستاذ مشارك بقسم الدراسات الاجتماعية -تخصص علم اجتماع |
| ٥ | د. خولة السبتي | أستاذ مساعد بقسم الدراسات الاجتماعية – تخصص خدمة اجتماعية |